جامعة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من إعداد الطلبة:	تحت إشراف الأستاذة
خراز سلطانة	**الدكتورة:** سردون مهدية
خراز نعيمة	

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:

أمام لجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
قبلي نبيل	د/ محاضر ب	جامعة خميس مليانة	رئيسا
سردون مهدية	د/ محاضر ب	جامعة خميس مليانة	مشرفا
بكدي مليكة	أ/ مساعد ب	جامعة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

قال تعالى:" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه وإتمامه:

إلى روح معلم البشرية وخير البرية سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي " **والدي الكريم** "

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، إلى قرة عيني، أمي العزيزة حفظها الله تعالى.

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة اخوتي حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأقارب، إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء،

إلى جميع طلبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

نعيمة

الإهداء

حمد الله حمدا كثيرا والصلاة وسلام على أشرف المرسلين حبيب المصطفى واهله ومن وفا

اما بعد: حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة

الجهد والنجاح بفضله تعالى. مهداة الى الوالدين الكريمين. حفظهما الله واطال الله في

عمرهما لكل عائلة خراز الكريمة من اخوة واخوات الذين شاراكونا هذه اللحظات رعاهم

الله وحفظهم

الى كل قسم ماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2022

الى كل من كان لهم أثر على حياتنا والى كل من أحبهم قلبنا ونسيهم قلمنا.

سلطانة

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، نتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذتنا الفاضلة "**سردون مهدية**" التي قبلت بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاتها القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لنا بقبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتنا الأفاضل.

لهم منا أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معنا، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

ملخص الدراسة

دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

خراز سلطانة خراز نعيمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية جزائرية BNA وBADR، وذلك من خلال استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالشمول المالي، أبعاده ومؤشرات قياسه، و أهميته في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول، كما تطرقنا لدور البنوك التجارية والمركزية في تعزيزه ومتطلبات بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، ومروراً بعرض الدراسات السابقة لإثراء هذا الحوار العلمي لما تستجيبه طريقة IMRAD، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج، وتوصلت الدراسة الى أنه تقع مسؤولية كبيرة على عاتق البنك الجزائر و البنوك التجارية في النهوض بمستويات الشمول المالي، نظرا لما تتمتع بها من خصائص وما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية فأنها المؤهلة الوحيدة لقيادة استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

شمول مالي، بنوك تجارية، بنوك مركزية، خدمات مصرفية، قطاع المصرفي.

The abstract:

This study aims to highlight the role of commercial banks in promoting financial inclusion in Algeria through an application study to Algerian commercial banks BNA and BADR, through a review of the theoretical literature on financial inclusion, its dimensions and indicators of its measurement, and its importance in improving economic and social indicators in countries, as well as the role of commercial and central banks in strengthening it and the requirements for building a national strategy for financial inclusion, and by presenting previous studies to enrich this scientific dialogue for what the IMRAD method responds, relying on The analytical descriptive approach to drawing conclusions, the study found that it is a great responsibility of the Bank of Algeria and commercial banks to promote levels of financial inclusion, due to their financial and human potential, they are the only qualified to lead a national strategy to promote financial inclusion in Algeria.

Key-words:

Financial coverage, commercial banks, central banks, banking services, banking sector.

الـــفهـــرس

الفـــهـــرس

المحتـــــوى	الصفحة
الإهـــــــــداء	I
الشـــــــــكر	III
الملـــــــــخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجـداول	VII
قائمة الأشـكال	VIII
مقدمة	أ.ب.ت.ث
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري لشمول المالي	03
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	03
المطلب الثاني: دور البنـوك في تعزيز الشـمول المالـي	17
المبحث الثاني: إستراتيجية الشمول المالي وتحديات التي تواجهه	21
المطلب الأول: إستراتيجية الشمول المالي	21
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي	28
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	30
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	30
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	33
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	29
خلاصة الفصل	37

الفـــهـــرس

الفصل الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية	
تمهيد:	39
المبحث الأول: الإجراءات والقوانين الصادرة عن الشمول المالي ومؤشرات قياسه	40
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر (مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر)	40
المطلب الثاني: أهم الإجراءات والقوانين التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي	44
المطلب الثالث: تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر والعوامل المساعدة في تعزيزه	46
المبحث الثاني: نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتجارب بعض الدول العربية في شمول المالي	48
المطلب الأول: عرض نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر ومناقشتها	48
المطلب الثاني: مبادرات البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي	52
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال الشمول المالي	55
خلاصة الفصل	60
خاتمة عامة	62
المراجع	66

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01، 01)	أهداف الشمول المالي	07
(01، 02)	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	08
(01، 03)	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	34
(01، 04)	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	35
(01.02)	فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والانتشار المصرفي	44
(02.02)	عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر	45
(03.02)	عدد البطاقات الالكترونية في الجزائر	46
(04.02)	الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي	48

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01 .01)	يمثل خصائص الشمول المالي	05
(02 .01)	أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي	11
(03 .01)	ركائز الشمول المالي	13
(04 .01)	امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية (2014-2017)	16
(05 .01)	نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2011، 2014، 2017	16
(01.02)	المؤشرات الرئيسية للشمول المالي	42
(02.02)	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	43

المقدمة العامة

مقدمة

يعد الشمول المالي من المواضيع الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إذ يرتكز مفهوم الشمول المالي على تعزيز وتعميم استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل مختلف فئات المجتمع ومؤسساته، مما يسمح بجذب الأموال إلى القنوات الرسمية، حيث برزت أهميته في جذب المدخرات الضائعة إلى مضلة النظام الرسمي مما يؤدي إلى تعزيز السيولة وتوجهيها نحو القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وتقليص حجم البطالة...، فهو يعتبر أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

إن تطبيق مفهوم الشمول المالي مرهون بنوعية وأسعار هذه الخدمات والمنتجات المالية ومدى موافقتها وتناسبها مع رغبات الزبائن، إذ أن إتاحة الخدمات والمنتجات المالية بنوعية وأسعار ترضي الزبائن يعمل على تشجيع استخدامها، ولذلك ازداد التزام الحكومات لتعزيز الشمول المالي حيث اضطلعت البنوك المركزية بهذا الدور الحديث في صياغة وتبني استراتيجية وطنية تعتمد على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية بأقل التكاليف واتاحتها لكافة فئات المجتمع أو مؤسساته.

لم تستثنى الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام واسع لموضوع الشمول المالي كسبيل لتدعيم العمق خلال تبنيها لمبادئ المالي، وكمركز لتصويب مسار جهازها المصرفي، فاتخذت منه توجها استراتيجيا من تتماشى وطبيعة اقتصادها وتطلعاتها المستقبلية.

وتشكل الخدمات المالية التجارية احدى أهم ابعاد الإصلاحات التي شهدتها البنوك التجارية في الجزائر، حيث سهل قانون النقد والقرض عمل القطاع الخاص مما أدى الى ظهور وتطوير البنوك التجارية العمومية والخاصة، وهو ما يعتبر احدى أهم الخطوات في إطار تعزيز الشمول المالي.

إشكالية البحث:

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

❖ **ماهي الآليات التي تتبناها البنوك الجزائرية في تعزيز الشمول المالي؟**

الأسئلة الفرعية:

ضمن الإطار العام لهذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي وعلى ماذا يرتكز؟
- ما هي متطلبات نجاح الشمول المالي في الجزائر؟
- هل ما هو واقع خدمات البنوك التجارية في الجزائر وهل لعبت دورها في تعزيز الشمول المالي؟

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة وأهداف الدراسة وبناء على الإشكالية السابقة فقد تمت صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

1-الفرضية الرئيسة

❖ للبنوك التجارية دور في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال سد فجوات العرض والطلب على المنتجات المالية

❖ يعتمد تعزيز الشمول المالي على الإصلاحات في جميع مستويات القطاع المالي وليس فقط تنويع الخدمات البنكية المالية وتوفيرها.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا وهو الاقتصاد نقدي والبنكي.
- الحرص على معرفة وتوضيح آثار البنوك على الشمول المالي.
- رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد في الشمول المالي.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله كونها تسلط الضوء على مواضيع الفكر المالي والنقدي الحديث والبنوك التجارية وأثرها على تعزيز الشمول المالي والأهداف التي تسعى اليها البنوك إلى تحقيقه بشكل عام.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو إبراز البنوك التجارية الجزائرية على تعزيز الشمول المالي في بنك الجزائر والبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حدود الدراسة:

تحصر حدود الدراسة المكانية في بعض البنوك التجارية الجزائرية بهدف معرفة أثر الخصائص الاقتصادية على جودة الأرباح المحاسبية، أما فيما يخص حدود الدراسة الزمانية فتمثلت في الفترة (2015-2019).

منهجية البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة؛ ونظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإلمام بأهم جوانبه تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي؛ فهو أكثر المناهج موافقة مع موضوع الدراسة والأكثر شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات الاقتصادية والمالية؛ إذ يركز على ما هو كائن في الوصف والتفسير للظاهرة المدروسة؛ حيث يقوم على جمع البيانات الكمية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها ومن تم استخلاص النتائج بالإضافة إلى الجمع ما بين الدراسة النظرية التطبيقية؛ ولتحقيق أهداف هذا البحث تم الاستعانة ببعض مصادر البيانات والمعلومات كالمسح المكتبي بالاطلاع على المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع في الجانب النظري، و الاستعانة بالوثائق الخاصة المتحصل عليها من مواقع المؤسسات المالية محل الدراسة.

هيكل البحث:

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده في هذا الإطار قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

- **الفصل الأول**: الأدبيات النظرية والتطبيقية للشمول المالي، حيث قسمنا هذا الأخير إلى **ثلاث مباحث**

تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري لشمول المالي، اما المبحث الثاني تطرقنا الى إستراتيجية الشمول المالي وتحديات التي تواجهه وفي المبحث الثالث تم التعرض الأدبيات التطبيقية، تطرقنا فيه الى الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع والقيمة المضافة.

- **الفصل الثاني**: بعنوان آليات تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية تم فيه إسقاط الجانب النظري في قالب تطبيقي حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

تم التطرق في المبحث الأول إلى الإجراءات والقوانين الصادرة عن الشمول المالي ومؤشرات قياسه، بينما تناول المبحث الثاني نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتجارب بعض الدول العربية في شمول المالي.

الفصل الأول

تمهيد:

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، فهو في معناه البسيط شمول أكبر قدر من المواطنين، وخاصة منخفضي الدخل، بالخدمات المالية والبنكية وجذبهم إلى القطاع البنكي، بحيث يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما يحظى باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم باعتباره عاملا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويقع الدور الأكبر على عاتق البنوك المركزية في زيادة مساحة وحجم الاشتمال المالي، حيث أن هناك فئات عديدة في المجتمع غير قادرة على الوصول إلى مختلف الخدمات المالية وبأسعار ملائمة، وبالتالي القضاء على هذه الحواجز عامل أساسي لتحقيق التنمية من خلال جذب الموارد المالية إلى الهيئات المالية الرسمية، ذلك ما يساهم في استقرار النظام المالي للدول، لذلك تم تخصيص هذا الفصل لإحاطة بالموضوع من جوانبه الأساسية، إذ قمنا بتقسيمه الى مبحثين تتمثل فيما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري لشمول المالي
- المبحث الثاني: إستراتيجية الشمول المالي وتحديات التي تواجهه
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: الإطار النظري لشمول المالي

يحرص القطاع المصرفي على التنويع الدائم في حيث بدأ، تشكيلة الخدمات في البحث عن أدوات مالية جديدة، تلبي احتياجات جميع المواطنين باختلاف خصائصهم، وبالخصوص سكان الريف وذوي الدخول المنخفضة، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وذلك للوصول إلى مستوى معيشة مناسب لهم، وتعرف هذه السياسة بالشمول المالي وقد تعددت مفاهيم هذا الأخير بتعدد الرؤى، وعلية سيتم التعرض في هذا المبحث الى أساسيات حول الشمول المالي و دور البنوك في تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي يهتم بها معظم الباحثين الاقتصاديين ومنه سيتم التطرق إلى أبرز أساسيات الشمول المالي.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة سنة 1993 عكس مفهوم الاستبعاد المالي في دراسة ليشيون وترافت حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، بينا فيه أثر إغلاق فرع أحد المصارف على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات توضح الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.[1]

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وشبكة التثقيف المالي العالمية (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة وبالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي "[2].

يعرف الشمول المالي حسب البنك العالمي على انه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، المعاملات والمدفوعات والمدخرات و الائتمان والتامين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم

---

[1] حمد بن موسى، عمر قمان، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(Findex Global) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر**، مجلة الصالحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03، مجلد 13، 2019، ص03.

[2] .أسماء دردور، سعيدة حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2017)باستعمال نموذج (ARDL)** ،مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 ،العدد04، جويلية، 2020، ص74.

بالمسؤولية والاستدامة. وان تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لان حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات حالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام2020.[1]

حيث يعرف اتحاد المصارف العربية الشمولية المالي على انه مفهومه يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصاريف بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إداري للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته، ويستلزم تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجيل التمويلي، والرهون العقارية، والتامين والرواتب والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.[2]

نستخلص من التعاريف السابقة تعريف شامل للشمول المالي على انه: "هو إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات المالية مفيدة تستهدف شرائح الدخل المنخفض في المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية".

حيث تتمثل الخصائص الأساسية للشمول المالي فيما يلي:

[1] بطاهر،عقون ,بختة، عبدالله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول –تجارب بعض البلدان العربية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27-28 نوفمبر،2018، ص53.

[2] كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، رقم المجلد 10، العدد 3، 2019، ص64.

الشكل رقم (01.01): يمثل خصائص الشمول المالي

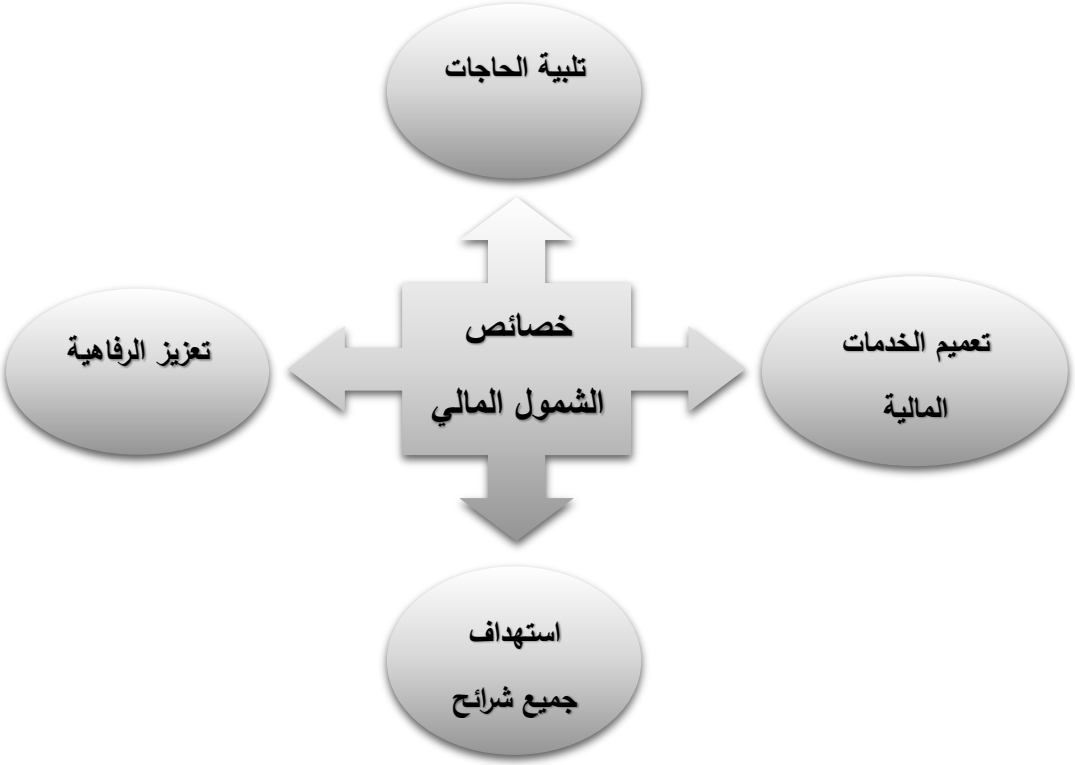

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف سابقة الذكر

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي.[1]

1-أهمية الشمول المالي:

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فانه حق الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.

[1] أبودية، ماجد، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، جامعة الازهر – غزة. 2016، ص25.

- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات، أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.
- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.
- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.
- تكمن أهمية الشمول المالي في العلاقة التي تجمع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ أن توفير وتسهيل الحلول التمويلية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال يساهم إلى حد كبير في دعم النمو الاقتصادي فضلا عن الأثر الاجتماعي الذي يحققه مفهوم الشمول المالي من حيث اهتمامه بشريحة الفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ما يعني توفير مزيد من فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تخفيز معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى الدخل ورفع مستوى المعيشة.[1]

2-أهداف الشمول المالي:

من أهم الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة نذكر ما يلي:

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.[2]
- الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدلات لإقراض

✓ ويمكن إدراج أهداف الشمول المالي في الجدول التالي:

[1] أبو دية، ماجد، مرجع سابق، ص26.

[2] عبد الله، ميسون، **دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم، السودان، 2018، ص35.

الجدول رقم (01.01): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي: من خلال: • قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. • الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. • تعزيز الاستقرار الاجتماعي. • تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	**النزاهة والسلامة:** من خلال: • مكافحة غسيل الأموال. • مكافحة تمويل الإرهاب. • السيطرة على الإساءة. • استخدام النظام المالي.	**الحماية المالية للعملاء:** من خلال: • التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. • تنظيم صياغة العقود والبنود ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. • حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 02، 04، 2021، 645-665.

الفرع الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، وقديما تم قياس الاشتمال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي وصف واف لكل من الأبعاد التالية:[1]

1. **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.[2]

[1] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 02، 04، 2021، 645-665.

[2] عجور، حنين، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**. الجامعة الاسلامية – غزة، 2016، ص18.

2. **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدامات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[1]

3. **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة في حد ذاته، حيث انتقل مفهوم الشمول المالي إلى اهتمام الدول النامية، فكان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وهو بعد غير واضح، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، شفافية المنافسة، إضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل: ثقة المستهلك.[2]

الجدول رقم(02.01): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني المجزأ حسب نوع الوحدة الإدارية. • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

[1] الياس عيايشة، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2019-2020، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص15.

	• عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. • ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى للأجور • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. • نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. • مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تامين الودائع. **الراحة والسهولة:** • نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. **التثقيف المالي:** • حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. **المديونية (السلوك المالي):** • نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من30 يوم عن سداد القرض. • كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن أما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، استخدام

	وفورات أو قرض بنكي. **العوائق الائتمانية:** • نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوبة منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي. • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: حنين محمد بدر عجوز، "**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**"، دراسة حالة البنوك السالمية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية التجارة الجامعة السالمية فلسطين 2017، ص06.

1-أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي:

حسب منهجية البنك الدولي للشمول المالي مكونات أهمها:[1]

❖ **البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية**

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل: البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

❖ **البعد الثاني: الادخار**

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال: في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

❖ **البعد الثالث: الاقتراض**

- النسبة المئوية للذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

[1] أشلي ديميرجوتر كونت، ليور كالبر، دورثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس،،**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، مجموعة البنك الدولي 2017 http://www.worldbank.org/globalfindex

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

❖ **البعد الرابع: المدفوعات**

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور والمدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

❖ **البعد الخامس: التامين**

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتامين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتامين أنفسهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

الشكل رقم (02.01): أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي

المصدر: أشلي ديميرجوتر كونت، ليور كالبر، دورثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس،،**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، مجموعة البنك الدولي 2017 http://www.worldbank.org/globalfindex

2-ركائز الشمول المالي:

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في[1]:

دعم البنية التحتية المالية: اذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي[2]:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيره؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة؛

الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛

تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: تيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغير وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير الى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛

التثقيف المالي: ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.[3]

---

[1] محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة الاقتصاديات الاعمال**، المجلد1، العدد1 ،2019، ص 121

[2] رواء نافذ عليوة، **أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019، ص37.

[3] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01 جامعة عمر ثليجي، ، الجزائر، الأغواط، 2021، ص14.

الشكل رقم (03.01) ركائز الشمول المالي

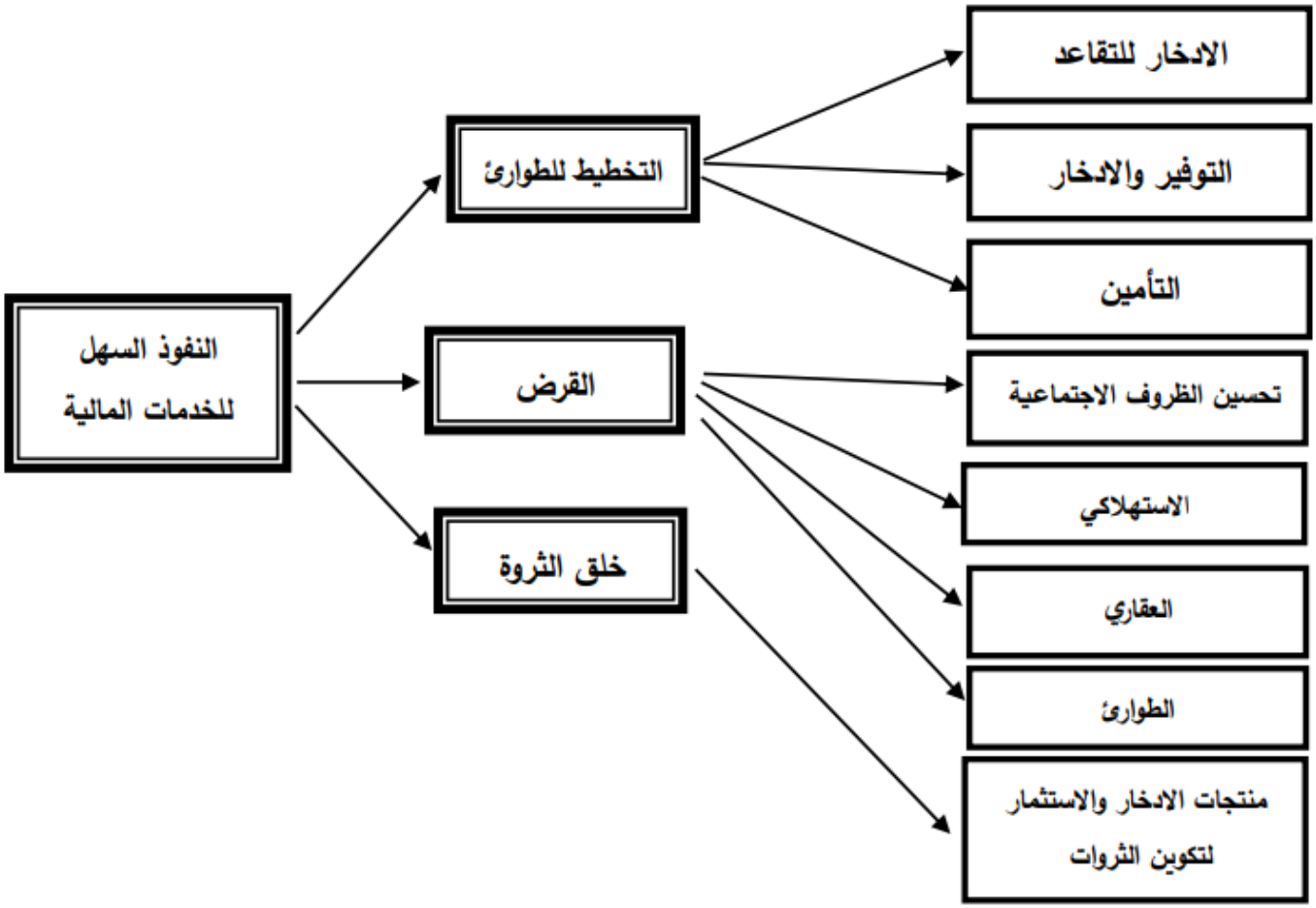

المصدر: محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة الاقتصاديات الاعمال، 2019المجلد 1، العدد 1، ص 121

3-مؤشرات الشمول المالي:

-قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: في عام 2011، دشن البنك الدولي وبتمويل من مؤسسة بيل وملينداجيتس قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) التي تعد اشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية[1]، وتغطي قاعدة البيانات هذه التي تعتمد على بيانات

[1] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02 ،الجزائر، 2018، ص42.

المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة (Gallup) أكثر من 140 بلدا حول العالم وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017.[1]

نبذة عن المؤشر العالمي للشمول المالي: (Global Findex)

صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي عام 2011 ،وتم إصدار النسخة الثانية عام 2015 تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الثالثة عام 2018 ،وتتضمن البيانات المتعلقة بسنة 2017 ،و تتضمن مؤشرات محدثة حول الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية، فضالً عن استخدامها، كما تتضمن هذه النسخة بيانات جديدة حول استخدام التقنيات المالية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، وتسلط النسخة الثالثة من المؤشر العالمي للشمول المالي الضوء على التطورات في التكنولوجيا الرقمية، وهو أمر مهم لتحقيق هدف البنك الدولي المتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة.

ووفقا لنتائج المؤشر سنة 2017 تصدرت كل من الدانمارك، فلندا، السويد، النرويج، ونيوزيالندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100 % من الشمول المالي.

وفي سنة 2021 صدر تقرير عن مجموعة البنك الدولي بعنوان " تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021، تناول هذا التقرير بالدراسة والتحليل 219 برنامج تعزيز الشمول الاقتصادي في 75 دولة في العالم، لفائدة 92 مليون شخص، إضافة الى برامج أخرى لاتزال في مرحلة التخطيط، حيث هذا التقرير سلط الضوء على الفرص المتاحة لتحسين لتنفيذ هذه البرامج، وقدم أربع مساهمات هامة في ميدان البحث والدراسة حول قضايا تعزيز الشمول المالي:

- تحليل مفصل لطبيعة برامج الشمول الاقتصادي، والفئات المستفيدة من هذه البرامج (الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، الفئات الضعيفة) والتحديات التنظيمية والفرص الكامنة في تصميميها وقيادتها؛
- عرض بيانات وأدلة ثمانين (80) تقييم كمي ونوعي لبرامج الشمول الاقتصادي في 37 دولة؛
- يعد هذا التقرير أول دراسة متعددة البلدان لتقدير التكاليف، تشمل برامج الشمول التي تقودها الحكومات وغيرها من البرامج والتي تشير الى ان البرامج تنطوي على إمكانات لتحقيق الكفاءة في التكلفة عند دمجها في النظم الوطنية؛ [2]

---

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي 2011–2017 مع التركيز على الجزائر** ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 ،العدد 03 الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، ، 2019، ص62.

[2] بهناس العباس، رسول حميد، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14 ،العدد 02 ،الجزائر، جامعة البويرة، 2019، ص55.

- أربع دراسات حالة مفصلة تتضمن برامج قائمة في بنغلادش والهند وبيرو ومنطقة الساحل وتسلط الضوء على التعديلات البرامجية والمؤسسية المطلوبة للتوسع في سياقات شديدة التنوع.

وتضمن التقرير أيضا نتائج الدراسة المسحية الشاملة التي قامت بها الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي (PIE) سنة 2020، والتي اكدت وجود مجموعة متنوعة من منفذي برامج تعزيز الشمول المالي في هذه الدول، لكن البرامج الحكومية تتزايد بسرعة، وتغطي البرامج التي تقودها الحكومة ما يقرب من 90 % من المستفيدين من البرامج ونصف المشاريع التي شملتها الدراسة[1].

وعليه، يمكن القول قاعدة البيانات (Global Findex)، هذه تعد ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي، إضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، كما تستخدم قاعدة البيانات هذه لتتبع التقُّدم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول عام 2020 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[2]

–مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي: رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلاً لأهم مؤشرات الشمول المالي من خلال ما يلي:[3]

مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية: نوضح من خلال الشكل التالي مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم العربي مقارنة بمختلف دول العالم.

[1] بهناس العباس، مرجع سابق، ص55.

[2] بن موسى محمد، مرجع سابق، ص63.

[3] يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات والتجارب، صندوق النقد العربي،2019، ص: 12.

شكل رقم (04.01) امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية (2014–2017)

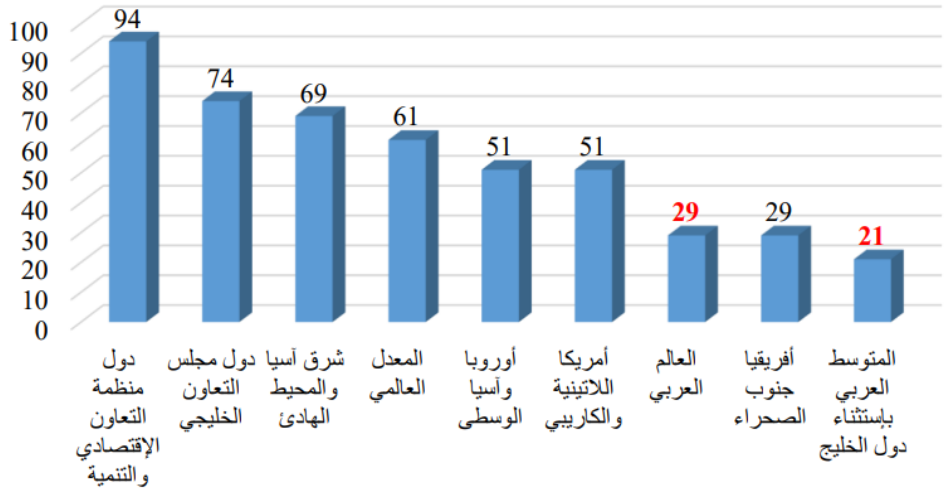

المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي،2019، ص: 12.

يتضح لنا بأن دول العالم العربي لا زالت تحتل المراتب الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، رغم التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال سنة 2017.

مؤشر الادخار في العالم العربي: بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي نستعرض من خلال الشكل التالي نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية.

الشكل رقم (05.01) نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2011، 2014، 2017

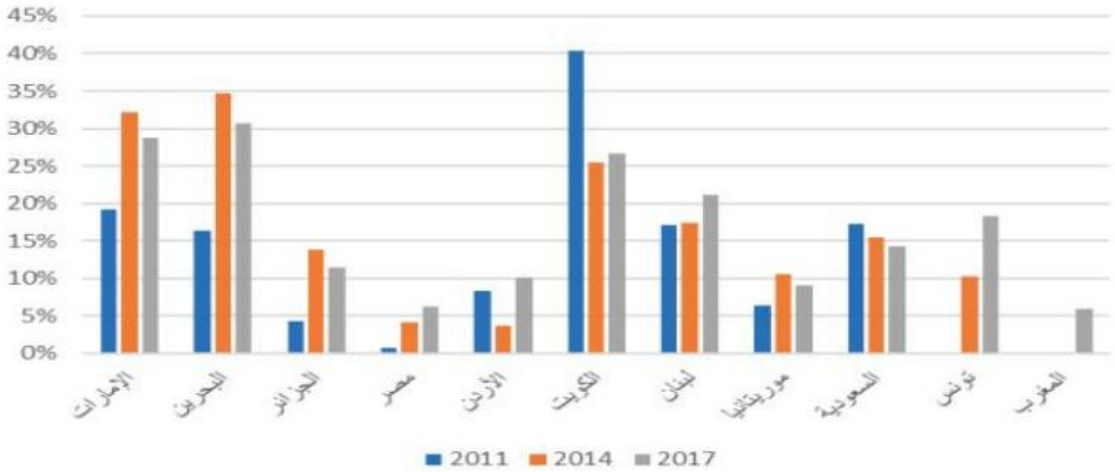

المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي،2019، ص18.

مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الإئتمانية.

مؤشر الخدمات المالية الرقمية: يعكس لنا هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين والذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة والذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال.[1]

المطلب الثاني: دور البنوك في تعزيز الشمول المالي

تلعب البنوك المركزية دورا مهما في تحديد الآليات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية، وتمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من خدمات الادخار والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال، ولهذا تطرقنا في هذا العنصر إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي بصفتها سلطة إشرافية ورقابية وكمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي وبنك البنوك ومستشار الحكومة في السياسة النقدية

الفرع الأول: آليات ومبادرات البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي

دور البنوك المركزية كسلطة إشرافية ورقابية: يمكن حصر أهم القضايا التي يتعين على البنوك المركزية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي وذلك في إطار دورها كسلطات إشرافية ورقابية في خمسة جوانب تشمل ما يلي[2]:

- مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بالمعاملات المالية والنقدية بما في ذلك فتح الحسابات؛
- قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث ولفئات محدودة الدخل؛
- التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية، من غير المؤسسات المصرفية؛
- مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة واستخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى؛
- الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية في هذا الشأن.

[1] يسر برنيه، **مرجع سابق**، ص18.

[2] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دارسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 ،العدد 1 ،2021 ،ص 75.

دور البنوك المركزية كمنسق للقطاع المالي والمصرفي: تتمثل الجوانب الأساسية لدور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي كمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي فيما يلي:

- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات)، وأظهر تحليل البنك الدولي الذي شمل 65 بلدا سنة 2017، أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الشمول المالي بنسبة 81 % خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المصرفي؛
- التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصر حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها؛
- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الهيئات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية، حيث تضمنت التعديلات الأخيرة للجنة بازل 3 سنة 2010 ،إرشادات للرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، وقد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة الدفع الصغيرة، كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسيل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسيل الأموال على صعيد الشمول المالي.[1]

تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة: يمكن للبنوك المركزية أن تقوم بإعفاء البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي القانوني البالغة 10 % وذلك في حدود ما تم منحه منها اعتبارا من العام المقبل لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع؛

تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها: وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المصرفي والبنكي، فإنها تخول لكل شخص الحق في فتح حساب بنكي في دولته، ونظرا لما تتمتع به البنوك المركزية من سلطة الرقابة والإشراف على نشاط البنوك، بادرت العديد منها إلى إصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بنكية بالمجان ودون دفع مسبق، والهدف هو توفير خدمة بنكية للجميع، وجذب الفئات المستبعدة إلى القنوات الرسمية؛

[1] أيمن بوزانة، **مرجع سابق**، ص 76.

تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها: بادرت العديد من البنوك على مستوى العالم، إلى إنشاء أقسام خاصة على مستوى إدارة البنوك المركزية، تتكفل بالنظر في الشكاوى والعرائض التي يقدمها الأشخاص والمؤسسات ضد البنوك أو المؤسسات المالية التي لا تحترم ولا تتقيد بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي، قصد اتخاذ القرار الملائم من جهة ومن جهة أخرى السعي لحل النزاعات بين البنوك وزبائنها بشكل ودي؛

تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل: يلعب القطاع البنكي دورا هاما في تمويل النشاط العقاري، وإيمانا من البنوك المركزية بمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها فضال عن الأدوار الاقتصادية المطلعة بها، قامت العديد من البنوك المركزية بتشجيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تنشيط قطاع التمويل العقاري خاصة لمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك بمعدلات فائدة مخفضة (مثال في الجزائر القرض العقاري معدل الفائدة 1 % في الصيغ الممولة من الدولة)، لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة وهذا من شأنه زيادة مساحة الشمول المالي؛

تعزيز ممارسات الشفافية: تحرص البنوك المركزية على تطبيق توصيات الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الحوكمة المصرفية ومن هذه التوصيات تعزيز ممارسات الشفافية داخل البنوك والمؤسسات المالية حتى تصبح ثقافة لدى هذه الأخيرة، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين الخدمات البنكية المقدمة؛

توفير قواعد بيانات شاملة: يتعين على البنوك المركزية العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة واتخاذ ما يجب من الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.[1]

نشر الثقافة المالية: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل البنوك المركزية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويمتلك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية حيث يساعد ذلك المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية بأدنى درجات المخاطر.[2]

---

[1] بهناس العباس، **مرجع سابق**، ص215.

[2] اتحاد المصارف العربية، "**الاشتمال المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا**، العدد 437، 2012، ص 51

الفرع الثاني: دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي:

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.
- تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.
- مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.
- زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة اتاحة الخدمات المصرفية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خال التوسع في تقدم الخدمات المالية الرقمية وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك التجارية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، واطالع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم[1].

الفرع الثالث: دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية ليخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، والمتمثل في تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. قامت البنوك الإسلامية بتقديم إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل وتعمق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركز الاشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلا عمليا لحياة كريمة للأفراد الامة الإسلامية، كما يساهم البنك الإسلامي في القيام بتطبيق بنكي جديد يختلف عن

[1] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في العالم العربي. واقع وآفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02 الجزائر، محمد بوقرة، بومرداس، 2020، ص18.

غيره من النظم البنكية القائمة حيث يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وانه يخضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.

قد يكون الاستبعاد المالي العالمي ألسباب دينية ضئيلا نسبيا، لكن الحصة تتفاوت بشكل ملحوظ بين البلدان ويمكن ان تكون عالية بشكل خاص في بعض البلدان الإسلامية. على سبيل المثال، تبلغ نسبة البالغين الذين يذكرون أسباب دينية لعدم وجود حساب في أفغانستان 34%، 26-27 %في العراق وتونس، و23-24 %في جيبوتي والمملكة العربية السعودية، اما مستويات الذات الدينية في ماليزيا صفر تقريبا، 2-3 %في الكويت والامارات العربية المتحدة، 4 %في السودان.

إن النمو السريع للتمويل الإسلامي في جميع انحاء العالم في السنوات الأخيرة أكثر من الضعف منذ عام 2006 .يثير السؤال الرئيسي: الى أي مدى ساهم التمويل الإسلامي في الشمول المالي من خلال الحد من حالات الاقصاء الذاتي للمسلمين؟ أي ان هناك بعض المناطق والمجموعات من البلدان ذات العدد الهائل من السكان المسلمين، الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على سبيل المثال: قد تميل الى الأداء الضعيف بشأن الشمول المالي، وان هذا الانخفاض في الأداء قد يرتبط بالتكلفة في شكل من اشكال النمو الاقتصادي على المدى البعيد.[1]

المبحث الثاني: إستراتيجية الشمول المالي وتحديات التي تواجهه

إن تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي يمثل اللبنة الأساسية في طريق تعزيز الشمول المالي، ونظرا لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ستين دولة باتخاذ خطوات أو إصدار تشريعات تنظم عملية توسيع الخدمات المالية، كما رافق ذلك انضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزام أكثر من 47 دولة بإعلان مايا (Déclaration Maya) لتعزيز الشمول المالي في بلدانها[2].

المطلب الأول: إستراتيجيات الشمول المالي

أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي: تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات

[1] صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر جامعة مسيلة، 2019، ص82.

[2] فلاق صليحة، حمدي معمر، **تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04 أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2019، ص36.

موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة؛
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتمال المالي؛
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛
- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم؛
- ضمان التزام الأطراف الرسمية بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم ومتابعتهم؛
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجاز بناء الاستراتيجية؛
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

الرؤيا والأهداف من تعزيز للشمول المالي: هناك العديد من الأهداف الواجب تحقيقها عند وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتتمثل هذه الأهداف بالأمور الأساسية التالية[1] :

- تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع؛
- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد ومواضيع توعية مالية أو من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج

[1] كركار مليكة، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، والتنمية البشرية، مجلة الاقتصاد المجلد 10، العدد 03 جامعة البليدة، 02 الجزائر، 2019، ص48.

تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية وشمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي؛

- تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها وأحكامها لضمان العدالة في التعامل، كما يجب تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم والمتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها؛
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

العناصر الرئيسية لتعزيز للشمول المالي: وفقا لتجارب الدول التي وضعت لتعزيز للشمول المالي، والمبادئ والمعايير المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، فيما يلي العناصر الرئيسة لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي[1]:

المسوحات الميدانية التشخيصية: تساهم نتائج المسوحات الميدانية التشخيصية بتشخيص وتحديد مستويات الوصل الى الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين ودرجة استخدمها، وكذلك تحديد المعوقات أمام تعزيز الشمول المالي وطرق التغلب عليها بالموارد والقدرات المتوفرة، وتعتبر المسوحات الميدانية مؤشر أساسي ونقطة بداية للقائمين على تعزيز الشمول المالي حيث تساعدهم على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الولوج للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق واحتياجات المجتمع خاصة الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا؛

تحديد الأهداف: طالما أن الاستراتيجية توضع على مستوى الدولة يجب أن تكون الأهداف شاملة وموجهة لكافة فئات المجتمع، حيث تساهم المسوحات الميدانية التشخيصية في تحديد نوع الأدوات والآليات المطلوبة لمعالجة الفجوة بين جانبي العرض والطلب و العوائق التي تمنع الموطنين من استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وبناء على نتائج المسوحات الميدانية يجب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بتحديد أهداف الاستراتيجية لضمان

[1] ميسم الصغير، **اقتصاديات الدول النامية وأثرها على الشمولية المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02 الجزائر، جامعة تمنراست، 2012، ص57.

استمرارية العمل والتنسيق، حيث يمكن قياس مدى تحقق الأهداف وتطورها من خلال تتبع النمو في المؤشرات وأثرها على الفئات المستهدفة؛

تطوير وثيقة الاستراتيجية الوطنية: إن عملية بناء الاستراتيجية قد يستغرق فترة زمنية ليست قصيرة، إلا أنه يجب مراعاة أن تكون الاستراتيجية قابلة للتعديل والتطوير بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، حيث تحدد الاستراتيجية الأنشطة والأدوار للأطراف المشاركة بعملية البناء، كما أنها يجب أن توفر آلية للتنسيق بين هذه الأطراف مع ضرورة إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية الرسمية والسلطات الرقابية(البنك المركزي) بتبني الاستراتيجية الوطنية حتى تحفز القطاعات الأخرى من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومزودي الخدمات المالية على الالتزام بتطبيق توصيات الاستراتيجية وذلك لدورهم في تعزيز الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى كافة فئات المجتمع؛[1]

دور القطاع العام: يلعب القطاع العام بالتعاون مع السلطات الرقابية والإشرافية (البنك المركزي) دورا هاما في تشجيع قطاع الخدمات المالية على ملاءمة نشاطاته وابتكاراته بما يتلاءم مع أهداف الاستراتيجية، ويعتبر القطاع العام الجهة الرسمية المخولة بإيجاد تعديل وتطوير الأطر القانونية والتشريعية لتعزيز الشمول المالي الموجه للفئات المستهدفة مثل إيجاد هيئات عامة كالخدمة البريدية، صناديق تنموية أو ادخارية وبرامج هاما في تنظيم وتطوير البنية التحتية للقطاع تقاعد تخدم هذه الفئات ، وكذلك يلعب القطاع العام دورا المالي والتي تساهم بشكل رئيسي في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة ومن أهم هذه الأدوات مكاتب الاستعلام الائتماني، نظم الدفع، نظم التسويات، نظم تسجيل القيم المنقولة، العمليات المصرفية الإلكترونية، العمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة ومبادرات التثقيف والتعليم المالي إلى غير ذلك من الأدوات والمبادرات ، حيث تساعد هذه الأنظمة في نشر وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع في الوقت المناسب وبأسعار معقولة ومخاطر منخفضة؛

دور القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص الأكثر حيوية من بين القطاعات الأخرى، حيث يتولى القطاع الخاص مسؤولية تقديم وتطوير المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ونشرها خاصة في المناطق النائية، وبما يضمن وصول واستخدام كافة فئات المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات خاصة فئات المجتمع المهمشة التي لم تندمج بعد في النظام المالي الرسمي ولم تحقق أية منافع من استخدام المنتجات والخدمات المالية، وبهدف تشجيع القطاع الخاص على تطوير وتقديم المنتجات والخدمات المناسبة للفئات المستهدفة على القطاع العام إيجاد وتطوير البيئة القانونية المناسبة التي تساعده وتحفزه على تطوير منتجاته وتقديمها بشكل

[1] .Douglas Randall, Jennifer chine, Februery, 02, 2017, 8-key-approaches-acceleratefinancial-inclusion, published on Private Sector Development Blog:https://blogs.worldbank.org/psd/8-key-approaches-accelerate-financial-inclusion.

مستمر، كما يتوجب على القطاع الخاص أن يراعي تقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع احتياجات وإمكانيات هذه الفئات وأن تكون أسعارها معقولة ومناسبة، وبخلاف ذلك فإن القطاع الخاص قد يتعرض لمخاطر تشغيلية مرتفعة في تطوير خدمات ومنتجات لا تتوافق مع احتياجات فئات المجتمع ولا تلبي تطلعاتهم وبالتالي التأثير سلبا على عملياته التشغيلية وعلاقاته مع المجتمع المحلي والبيئة المحيطة؛[1]

متابعة ومراقبة التطور: يجب توفير متابعة حثيثة للأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية، بحيث تشمل المتابعة ألدوار الأطراف المشاركة ومدى تحقيقهم وإنجازهم للمهام الموكلة إليهم حسب جدولها الزمني حيث أن ذلك يؤثر على مدى التقدم بإنجاز الاستراتيجية في موعدها المحدد، حيث تتيح المتابعة القدرة على تعديل خطة تنفيذ الاستراتيجية إن وجد حاجة لذلك، كما أن رصد ومتابعة بناء الاستراتيجية من خلال الإحصاءات أو المسوحات الميدانية يوفر تغذية راجعة عن عملية التطور والتقدم في بناء الاستراتيجية الوطنية.

الخطوات العملية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي: يرتكز قرار بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي أو للتوعية المالية على العديد من المعطيات والعناصر منها نتائج مسوحات ميدانية مسبقة تمت على مستوى الوطن أشارت إلى وجود تدني في مستويات استخدام المنتجات والخدمات المالية أو تدني في مستويات الثقافة المالية، الأمر الذي يستوجب على قيادة الاستراتيجية اتخاذ القرار المناسب بالخصوص، كما أن توفر الموارد المالية والإدارية وإمكانيات وقدرات الأطراف المشاركة يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار المناسب حول تحديد واختيار الاستراتيجية نظرا المناسبة للدولة، حيث أنه ليس بالضرورة أن تتلاءم بالكامل أي استراتيجية وطنية مع أي بيئة مالية لاختلاف طبيعة المجتمعات والظروف البيئية المحيطة وفيما يلي أدناه الخطوات العملية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:

دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية: حيث يتم في البداية دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء الاستراتيجية، وتهدف الدراسات المسبقة إلى تقديم مقترحات لسن أو تعديل القوانين والتشريعات لتتناسب مع متطلبات بناء استراتيجية وطنية وذلك لضمان مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة تحت إطار قانوني وتشريعي يخولهم ممارسة الصلاحيات لإنشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفقا للأصول؛

[1] Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia, 2013, p57.

تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية: لضمان نجاح عملية بناء الاستراتيجية وتنفيذ خطوات عملها، يجب تحديد الجهة لقيادة استراتيجية تعمل على توزيع الأدوار والمهام وتنسيق الاتصال والتعاون بين الأطراف المشاركة، حيث جرت العادة أن يتم تكليف البنوك المركزية أو أي هيئة مالية رقابية لقيادة الاستراتيجية وذلك بسبب وفرة الإمكانيات المادية والفنية لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما أنه بالإمكان إنشاء هيئة مستقلة أو اشتراك هيئتين رقابيتين لتولي مسؤولية إنشاء استراتيجية وطنية للاشتمال المالي؛[1]

تحديد الطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية: لضمان نجاح جهود التنسيق وتحقيق الأهداف لإنشاء الاستراتيجية الوطنية يتوجب على قيادة الاستراتيجية تحديد الأطراف المشاركة في عملية البناء، على أن يكون تحديد الأطراف مبني على أسس ومعايير محددة لتخدم عملية بناء الاستراتيجية وأهم هذه المعايير[2]:

- أهمية الدور الذي سيمثله الطرف المشارك في عملية البناء؛
- الإمكانيات والقدرات الفنية والمادية لضمان المشاركة الفاعلة في عملية البناء؛
- حجم القطاع الذي يخضع لرقابة وتنظيم الطرف المشارك، وعادة ما تتكون الأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية من الجهات التالية:
  - السلطات الرقابية وعلى رأسها البنوك المركزية؛
  - مؤسسات القطاع العام الرسمية وشبة القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي؛
  - القطاع الخاص المتمثل بمزودي الخدمات والمنتجات المالية؛
  - مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛
  - الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين والقطاع الأكاديمي.

تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية: في إطار بناء الاستراتيجية الوطنية يجب تحديد أهم المعوقات والتحديات التي قد تواجه بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية بالإضافة إلى تحديد الطرق والآليات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، إن التعرف على المعوقات والتحديات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية يساعد القيادة أو الأطراف ذات العلاقة على وضع

---

[1] Simo neaime. **The impact of financial inclusion on income inequality**, poverty, financial stability and inflation Institute of Financial Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236, Beirut, Lebanon, 2018, p76.

[2] جاب الله حكيم، بوقرة محمد رشدي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ضل إصلاحات الحديثة دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص52.

الحلول المناسبة لتجاوزها لضمان نجاح عملية البناء ومن أهم القطاعات التي تواجه تحديات في بناء الاستراتيجية هي الهيئات الرقابية والتشريعية في حال تعارض سياساتها وتشريعاتها الصادرة، للحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية مع متطلبات بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث يجب أن تأخذ هذه السياسات والتشريعات بعين الاعتبار متطلبات بناء ولا تعمل على تقويضها، كما أن تولي الهيئات الرقابية لدور قيادي في عملية بناء الاستراتيجية يمكن أن يعرضها ذلك لدرجة عالية من مخاطر السمعة في حال فشل الوصول إلى النتائج المتوقعة سواء في عملية بناء الاستراتيجية أو تنفيذ متطلباتها بسبب معوقات التنسيق والالتزام لدى الأطراف الأخرى، كذلك فإن القطاعين العام والخاص يواجهان بعض التحديات والمخاطر تتمثل في التنسيق والتواصل بين الجهات المختلفة، شح الموارد المالية والمهارات الإدارية، النمو السريع للسكان، فشل حملات التوعية والتثقيف المالي من تحقيق أهدافها أو العزوف عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتطورة لأسباب محددة؛[1]

تعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية وتحديد مهامها: على ضوء اشتراك عدة جهات في بناء الاستراتيجية، فإنه لابد من تشكيل آلية تنسيق وطنية فاعلة تجمع كافة الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية حيث يستلزم الأمر توزيع المهام والأدوار على الأطراف المشاركة في عملية البناء، ويتمثل ذلك بتشكيل اللجان المتعلقة بمرحلة بناء الاستراتيجية وتتكون هذه اللجان بالحد الأدنى من الآتي[2]:

- **اللجنة التوجيهية:** تتكون من ممثلين عن كافة الأطراف المشاركة الرئيسيين على أن يتولى رئاسة اللجنة الجهة التي تقود الاستراتيجية، وعادة ما تكون البنك المركزي في الدولة، ويتمحور دور اللجنة في اعتماد الموازنة المخصصة لإنشاء الاستراتيجية، السياسات وإجراءات العمل أو المخرجات المترتبة عن عملية بناء الاستراتيجية؛
- **اللجنة الفنية:** تنبثق هذه اللجنة عن اللجنة التوجيهية وتعمل تحت إشرافها، ويتمحور دورها الرئيسي في تنفيذ متطلبات بناء الاستراتيجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المشاركة والمستشارين المكلفين بإنجاز عملية البناء؛

دارسة الوضع القائم للشمول المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين: من أهم خطوات بناء الاستراتيجية قياس مستويات الشمول المالي لدى المواطنين وتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب وذلك بإجراء مسح ميداني شامل على مستوى الدولة، بحيث يتم دراسة وتحليل الوضع القائم لعينة الدراسة المختارة سواء كانت على المستوى العائلي أو على مستوى الأفراد لتحديد الفجوة في مدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية من ناحية الوصول إليها واستخدامها وقياس مستويات الوعي والثقافة

[1] جاب الله حكيم، مرجع سابق، ص53.

[2] يسر برنيه، رامي عبيد، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات، 2019، ص172.

المالية لدى المواطنين ويراعى في تحديد العينة شموليتها لكافة فئات المجتمع من الريف والحضر والمخيمات إن وجدت ، وتغطية التوزيع الجغرافي للدولة وذلك لتحديد أهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل وأولوياتها وتوفير الأساس اللازم لقياس الإنجاز في تحقيق الأهداف.

تحديد وتقييم الجهود والمبادرات المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في الدولة: بهدف تفادي تضارب الجهود وتكرارها وتحديد مدى الإنجازات المتحققة من المبادرات السابقة من الضروري تحديد وتقييم الجهود المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في جانبي العرض والطلب وذلك قبل البدء في بناء الاستراتيجية، حتى يتم تكوين تصور واضح لمستوى الشمول المالي الذي تم الوصول له والبدء من هذا المستوى، ويتم تقييم الجهود والمبادرات بالطرق التالية[1]:

- تقييم مبادرات تعزيز الشمول المالي المبذولة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- دراسة البحوث والبيانات المتعلقة بالشمول المالي في الدولة؛
- دراسة الممارسات والإرشادات الدولية الفضلى في مجال تعزيز الشمول المالي ومقارنتها مع المبادرات المحلية في الدولة؛

إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها: بعد انجاز الخطوات السابقة، وانتهاء الدراسة الميدانية البحثية لتحديد الفجوة بين جانبي العرض والطلب وتمازج رأي الأطراف المشاركة بنتائج الدراسة البحثية الميدانية من خلال عقد ورشة عمل يتم فيها عرض نتائج المسح الميداني والتوصيات ذات العلاقة، يتم إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها من قبل جهة مختصة ويفضل أن تكون الجهة التي أشرفت على تنفيذ الدراسة الميدانية وبإشراف اللجنة الفنية، وتشتمل وثيقة الاستراتيجية على كافة عناصر ومراحل عملية البناء من حيث أهداف الاستراتيجية وطرق تحقيقها، دور ومسؤولية كل طرف من الأطراف المشاركة، نتائج المسوحات الميدانية المتمثلة بتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب وتحليلها والعبر المستخلصة منها، توصيات لجان العمل الفرعية والخبراء والمستشارين حول متطلبات المرحلة اللاحقة، خطة زمنية لتطبيق متطلبات وتوصيات الاستراتيجية للحصول على مخرجات ونتائج عملية التطبيق، أدوات وآليات قياس ومراقبة تحقيق توصيات الاستراتيجية والتطور الحاصل في المؤشرات المالية المتعلقة بتعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الشمول المالي

عالمياً، مازال هناك نحو 1.7مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في أي مؤسسة مالية. ولأن عموم البالغين الذين يمتلكون حسابات يعيشون في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في

[1] صندوق النقد العربي، **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، ص 18.

دول العالم النامي. وبالفعل، يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي: بنجلاديش، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، وعلى حد الاطلاع على الدراسات السابقة فإن هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحد من تعزيز الشمول المالي منها:[1]

- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** هذه العوامل عقبات رئيسية تشمل الأمية، والدخل المنخفض، والإدخار المنخفض، والمستوى المنخفض من الوعي. في غياب هذه العوامل يكون الأفراد غير قادرين على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية.
- **العوامل الجغرافية:** يلاحظ أن الاستبعاد المالي يوجد في الغالب في الأسر في المناطق الشمالية المناطق الشرقية من البلاد بسبب الأمية والفقر وعدم معرفة السكان بما يتعلق بالخدمات المالية.
- **ارتفاع تكلفة توفير الخدمات:** توفير المنتجات والخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض تنطوي على تكلفة عالية، حيث أن ارتفاع تكلفة توفير الخدمات لا يشجع المؤسسات المالية على تقديم خدمات مالية لدوي الدخل المنخفض.
- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي. فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص الوصول الى التمويل.
- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية، بالإضافة إلى غياب البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية التي تسهم في تعزيز الشمول المالي.

كما يواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر عددا من المعوقات الداخلية، حيث تشمل المعوقات الداخلية تلك المعوقات التي تؤثر على كل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، بالإضافة إلى تأثيرها على جودة المنتجات والخدمات المالية المتوافرة في السوق منها ارتفاع تكاليف توفير هذه المنتجات والخدمات المالية و الانقسام الداخلي الذي يؤدي الى ضعف البيئة القانونية التي تجد المؤسسات المالية نفسها مجبرة للعمل فيها، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى الركود والتراجع الاقتصادي والثقافي والمعتقدات الدينية، بالإضافة إلى المستويات المتدنية من الثقافة المالية وضعف وعي مستهلكي الخدمات المالية

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، ص 19.

بحقوقهم الناتجة عن استخدامهم لتلك الخدمات، اما فيما يخص المعوقات الخارجية، فهي تلك المعوقات التي تخرج عن سيطرة الجهات المعنية بالشمول المالي في الجزائر.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سبقتنا بعض من الدراسات سواء باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية في دراسة أحد جوانب الموضوع وقد تمكنت من الوصول على مجموعة من النتائج ويمكن إدراج أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

دراسة بطاهر بختة 2018:

دراسة تحت عنوان "**الشمول المالي وسبل تعزيزه في بعض الدول " تجارب بعض البلدان العربية"**، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27-28 نوفمبر 2018 ،تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالشمول المالي وعرض أهم تجارب الدول العربية في هذا الموضوع، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات الدراسة، كما تم جمع المعلومات ومختلف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليليها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن احتلال الدول العربية لمراتب متأخرة في المؤشر العالمي للشمول المالي راجع لغياب برامج واستراتيجيات وطنية واضحة لتعزيزه، البنية التحية المالية المتخلفة، غياب التوعية والتثقيف المالي في هذه الدول ....الخ. ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- غياب المناهج والبرامج التي تعمل على نشر الشمول المالي؛
- عدم الإشراف على ورشات عمل توعية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة؛
- عدم منح الجوائز المالية والمعنوية من الدولة للتشجيع على المساهمة الفعالة في برامج تفعيل مفهوم الاشتمال المالي؛
- عرض الخدمات المصرفية التي تتناسب وتتلاءم مع قيم المجتمع المحلي والواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي؛
- عقد وتنظيم وعرض العمل والندوات واللقاءات الداعمة والمؤتمرات تضم متخذي القرار لتحديد معاينة الشمول المالي.

دراسة بهناس العباس 2019:

دراسة تحت عنوان "**أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**"، مجلة معارف، المجلد 14، العدد2، ديسمبر 2019، حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية ما هو واقع الشمول المالي وما مضمون الاستراتيجية

[1] لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، **مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05 العدد، 12 جامعة، الجزائر، عين تيموشنت، 2020، ص26.

الوطنية لتعزيز الشمول المالي فيه؟، حيث تم في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح أهميته وأبعاده النظرية إضافة الى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الأردن على الخصوص وذلك من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك العالمي كما تم التطرق أيضا في هذه الدارسة إلى الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تبنتها الأردن للعمل على تحسين مستوى الشمول المالي وتعزيزه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لشرح الجوانب النظرية والتطبيقية لدراسة، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

دراسة محمد بن موسى 2017:

بعنوان "**واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex Global) خلال الفترة (2011–2017)** مع التركيز على الجزائر، مجلة الصالحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03 ،مجلد 13 سنة 2019 ، تطرقت هذه الدراسة الى واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية، اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي في هذه الدراسة وركزا على التحليل المبني على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة الشمول المالي، توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017، مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية بين هذه الدول، وأهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة أن تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من شأنه أن يساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل، ولابد من تبني استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتعزيز الشمول المالي، مع توفير بيئة مواتية متكاملة تتأسس على بنية تحتية مالية قوية إلى جانب تطوير منظومة تعليم وتثقيف مالي تكفل حماية مستخدمي المنتجات والخدمات المالية.

دراسة فلاق صليحة 2019:

بعنوان "**تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04 ديسمبر 2019**"، هي عالجت الدراسة إشكالية ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي ؟، بحيث تطرقت إلى دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، حيث تم تشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشراته، كما يتم لتحقيق الاستقرار المالي عرض أهم تحديات تعزيز الشمول المالي وآليات تعزيزه باعتباره مدخلا هاما توصلت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي

يتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي ومتطلبات تنميته وتفعيله باعتباره استراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره. وتم توصل لمجموعة من النتائج:

- رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها:
- تحتل دول العالم العربي المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال سنة 2017 ،حيث بلغ 37 %مقارنة بـ69 %للمتوسط العالمي؛ رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017 ،حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14% إلا أنه يبقى ضعيفاً ودون المستوى فسلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء؛
- التفاوت بين الدول العربية فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ9.52% تلتها السعودية بنسبة 7.35 %ثم البحرين بنسبة 9.34% في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بقيمة 7.4%.

دراسة يسعد عبد الرحمن 2021:

تحت عنوان "**دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، (المجلد05 /العـدد: 01) 2021** "، حيث عالجت مشكلة كيف تساهم المحافظ الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في زمن أزمة كوفيد 19 ؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة المحافظ الالكترونية في تعزيز الشمول المالي وتجسيد مفهوم الحكومة الالكترونية المتكاملة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي والحكومة الالكترونية ضمن أهداف مؤتمر الأمم المتحدة .و من خلال هذه الورقة البحثية التماس دور المحافظ الالكترونية في تعزيز الشمول المالي ودعم أداء الحكومة الالكترونية الذي يهدف إلى عصرنة وتكييف وتعميم البنى التحتية للاتصالات من أجل ترقية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا لتدعيم اندماج المستهلك الالكتروني ضمن اقتصاد مؤسس على العلم والمعرفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف الأدبيات حول الموضوع واتخاذ بعض التجارب الدولية بالأرقام والتحليل لتدعيم الجانب النظري من الدراسة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال التجارب الدولية في تبني المحافظ المالية وتقوية الشمول المالي بالمدن والقرى الفقيرة من أجل تعويض الخسائر الناجمة عن مخلفات جائحة كورونا. وفي الوقت نفسه تمكنت من بناء نموذج وحلول أثبتت أعلى درجات الفعالية في تعويض خسائر الدخل، مع التركيز على الحلول المستدامة بدلا من الحلول البديلة المؤقتة التي يستعان بها في ذروة الأوضاع الطارئة. كما ركزت دول مثل السويد، كينيا، التوغو والمغرب محل الدراسة على أن تكون هذه المحافظ المالية والشمول المالي كاستراتيجيات حكومية على أوسع نطاقا لاستخدام التكنولوجيا في تقوية نظم الحماية الاجتماعية على المدى المتوسط

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

Aaron Mehrotra, James Yetma, Financial inclusion- issues for central banks, BIS Quarterly Review, March 2015,

تبحث هذه الدراسة في ماهية الشمول المالي وأبعاده ودور البنوك المركزية في تعزيزه، كما تطرقت إلى الآثار الرئيسية لزيادة الشمول المالي على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتوصلت في الختام إلى نتائج مهمة وهي أن تحسين الشمول المالي في الدول له تأثير ايجابي على فعالية السياسة النقدية، كما ل ه تأثير على الاستقرار المالي، غير أنه يتوقف على كيفية إدارة و تطوير الوصول إلى الخدمات المالية، من ناحية أخرى قد يؤدي تحسين الوصول إلى الخدمات المالية إلى زيادة المخاطر المالية، إذا نتجت عن النمو الائتماني السريع أو التوسع في الأجزاء غير المنظمة نسبيا من النظام المالي.

María José Roa García, Can Financial Inclusion and Financial Stability Go Hand in Hand, Economic Issues, Vol. 21, Part 2, 2016,

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، قام الباحث بمراجعة دراسات سابقة حول الروابط المختلفة الممكنة بين هاتين الظاهرتين الماليتين بالبلدان النامية، توصلت الدراسة إلى استخلاص بعض النتائج من الدراسات التي تم مراجعتها وهي ارتفاع المخاطر المالية الناجمة عن النمو الائتماني السريع المرتبط بالمؤسسات والأدوات الجديدة للشمول المالي، توسيع نطاق الوصول إلى الودائع، ويمكن أن يحسن بشكل كبير من مرونة النظام المالي ككل، ويؤدي إلى قاعدة أكثر تنوع وبالتالي الاستقرار المالي، كما توصلت أيضا إلى أن تطبيق إجراءات الحفاظ على الاستقرار المالي يؤدي إلى تقليص مساحة الشمول المالي.

Bruno Tissot, Blaise Gadane, Measures of Financial Inclusion-a central bank perspective,"Intervention at the Regional Statistics Conference of the International Statistical Institute (ISI) in Bali, Indonesia, on 21-24 March 2017,

تناولت هذه الدراسة تدابير تعزيز الشمول المالي التي تعتمد عليها البنوك المركزية وخاصة الإحصائيات الدقيقة التي تعتبر أداة مفيدة تستند عليها في ذلك، وتوصلت إلى نتائج أساسية وهي أنه لا يوجد تعريف موحد للشمول المالي، ولابد من توحيد جهود مختلف الفاعلين ضمن رؤيا موحدة، شاملةً مقبول عالمي، وبقيادة من البنوك المركزية كما ينبغي تفعيل التعاون بين البنوك المركزية

والهيئات الدولية المهتمة بقضايا الشمول المالي من أجل تبادل الخبرات وتطبيق أفضل التدابير والبرامج عند تحديد وقياس وتحليل الشمول المالي.

Mohammad O. Al-Smadi, The Role of Financial Inclusion in Financial Stability Lesson from Jordan, Banks and Bank Systems,2018,

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الأردن باستخدام تقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMLOS) ، وتستند الدراسة في تحليليها إلى سلاسل زمنية من سنة 2006إلى سنة 2017 ،حيث تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الشمول المالي في الأردن من طرف الباحث، أما لقياس مستوى الاستقرار المالي تم الاعتماد على مؤشر من اقتراح البنك المركزي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ضعيف للشمول المالي لكن إيجابي على الاستقرار المالي في الأردن، وتوصي الدراسة أن يتم استخدام لان نتائج المتوصل إليها من قبل صانعي السياسات والجهات الرقابية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن.

Peterson k. Ozili, Optimal Financial Inclusion, International Finance Review, march 9,2020,

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الشروط الأساسية لتحقيق الشمول المالي الأمثل ، والمتمثل في توفير الخدمات المالية الأساسية للأفراد بسعر مناسب ومشجع لمقدمي الخدمات المالية لمواصلة توفيرها بشكل مستمر عند هذا السعر لجعلها مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن أي مستوى من الشمول المالي لا يستوف هذه الشروط هو دون المستوى الأمثل، وهذه الحالة شائعة في الكثير من الدول، وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل والتنسيق بين البنوك المركزية ومختلف المؤسسات المالية الناشطة في مجال تقديم الخدمات والمنتجات المالية، لتوحيد الجهود والرؤى لترقية الشمول المالي والوصول إلى المستوى الأمثل ضمن مقاربة وطنية شاملة.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد عرضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا "**دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي**" والتي بلغ عددها 10 دراسات سنتناول في هذا المطلب أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

-أولا: أوجه التشابه

الجدول أدناه يوضح أوجه التشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية:

الجدول رقم (01، 03): أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
أداة الدراسة	تم الاعتماد في الدراسات السابقة على أدوات البرنامج الإحصائية ودراسة حالة
منهج الدراسة	استخدمت الدراسات السابقة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

ثانيا: أوجه المقارنة

اختلفت الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة في بعض النقاط وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01، 04): أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه الاختلاف	
	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
متغيرات الدراسة	تعدد الدراسات بين ما تناول متغير واحد في حين أضافت بعض الدراسات متغيرات أخرى	هذه الدراسة حاولت التفصيل في دور البنوك في تعزيز الشمول المالي بشكل أدق
فترة الدراسة	الدراسات السابقة المختارة محصورة 2015 من إلى 2021، اغلبها حديثة.	دراستنا تمت خلال سنة 2022.
مكان الدراسة	هذه الدراسات، قد تمت في أماكن مختلفة على المستوى العربي والعالمي	تمت دراستنا على المستوى المحلي الوطني
نشاط المؤسسات محل الدراسة	بعض الدراسات السابقة تم تطبيقها على مؤسسات مصرفية ومالية وصناعية	شملت دراستنا على المؤسسات المصرفية فقط

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

-ثالثا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

-الاستفادة منها في اثراء الجانب النظري للدراسة؛

-التعرف على مختلف الاختلافات والتداخلات بين آراء الباحثين وتوارد أفكارهم؛

-الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة؛

-الربط والمقارنة وتحليل النتائج بين ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

القيمة المضافة للدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة:

إن الهدف من عرض الدراسات السابقة هو تحديد نقاط التشابه والتقاطع بين الدراسات ودراستنا الحالية، حيث يمكن إدراج القيمة المضافة التي تشكل انطلاقا لإضافات تخص دراساتنا كما يلي:

- اتفقت مع معظم الدارسات في كون البنوك التجارية تساهم في تعزيز الشمول المالي؛
- اختصت دراستنا بربط البنوك التجارية بالشمول المالي، في حين باقي الدراسات ربطتها بمتغيرات أخرى؛
- اختصت دراستنا بتغيير منهج البحث وأسلوب وأدوات التحصيل العلمي وجمع البيانات باعتماد استمارة الاستبيان.
- ضبطت أبعاد الدراسة بشكل منطقي ومفصل، ولم تكرر نماذج دراسات سابقة؛
- تم إسقاط العلاقة النظرية بين البنوك التجارية والشمول المالي ميدانيا من خلال القيام بدراسة على البنوك الجزائرية، عكس باقي الدراسات التي كان فيها التحليل على المستوى الكلي.

خلاصة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع المالية الحديثة التي لاقت اهتماما واسعا من طرف الهيئات والسلطات النقدية والمالية والرقابية، لهذا كان لابد على البنوك التجارية والمركزية من الاهتمام بتعزيز دعائمه في المجتمع باعتباره يسمح بتجميع الموارد المالية وحسن تخصيصها، ويتم الاستعانة بالمؤشر العالمي للشمول المالي(Findex Global) ، كقاعدة بيانات دولية يستشهد بها من طرف الباحثين والعاملين في مجال التنمية، وركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي.

يتمثل دور البنوك في تعزيز الشمول المالي في توفير بنية تحتية مالية قوية وبيئة تشريعية داعمة ، ثم السهر على وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تتضمن الرؤيا والأهداف المأمول تحقيقها مستقبلا، كما تضمن توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفئات و القطاعات المستهدفة، وال يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة وهي (البنوك المركزية) التي تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، تضم كافة الجهات ذات الاهتمام المشترك، في الأخير تعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تعزيز الشمول المالي لدى أي دولة.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد استعراضنا للإطار النظري للدراسة الذي تم فيه التركيز على أساسيات كل من الشمول المالي، ودور البنوك في تعزيزه، سنتناول من خلال هذا الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وأليات تعزيزه من طرف البنك الجزائر والبنوك التجارية، وتحقيقا لهدف الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإجراءات والقوانين الصادرة عن الشمول المالي ومؤشرات قياسه

المبحث الثاني: نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتجارب بعض الدول العربية في شمول المالي

المبحث الأول: الإجراءات والقوانين الصادرة عن الشمول المالي ومؤشرات قياسه

في هذا الجزء سنتطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم الإجراءات والقوانين التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي، مؤشرات قياسه وتحديات والعوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الاول: واقع الشمول المالي في الجزائر (مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر)

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها. حيث تم الاعتماد في دراستنا على المؤشرات التالية:

الشكل (01.02): يمثل المؤشرات الرئيسية للشمول المالي

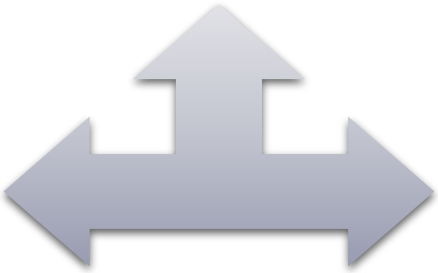

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الاول: مؤشر انتشار الفروع البنكية:

يتكون القطاع المصرفي الجزائري، والذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث مؤسسات رئيسية في البنوك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى المكاتب التمثيلية، حيث أن مجموع البنوك المعتمدة بالجزائر بلغ 20 بنكا تتنوع بين بنوك عمومية وخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية، و(09) مؤسسات مالية تتنوع بين مؤسسات مالية عمومية وخاصة، إضافة إلى ذلك بريد الجزائر الذي يقدم خدمات جليلة للصيرفة الالكترونية. في بداية 2 جانفي 2018، بقية النظام المصرفي يتشكل من تسعة وعشرين (29) بنكا ومؤسسة مالية. كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (02.02) يوضح هيكل القطاع المصرفي الجزائري

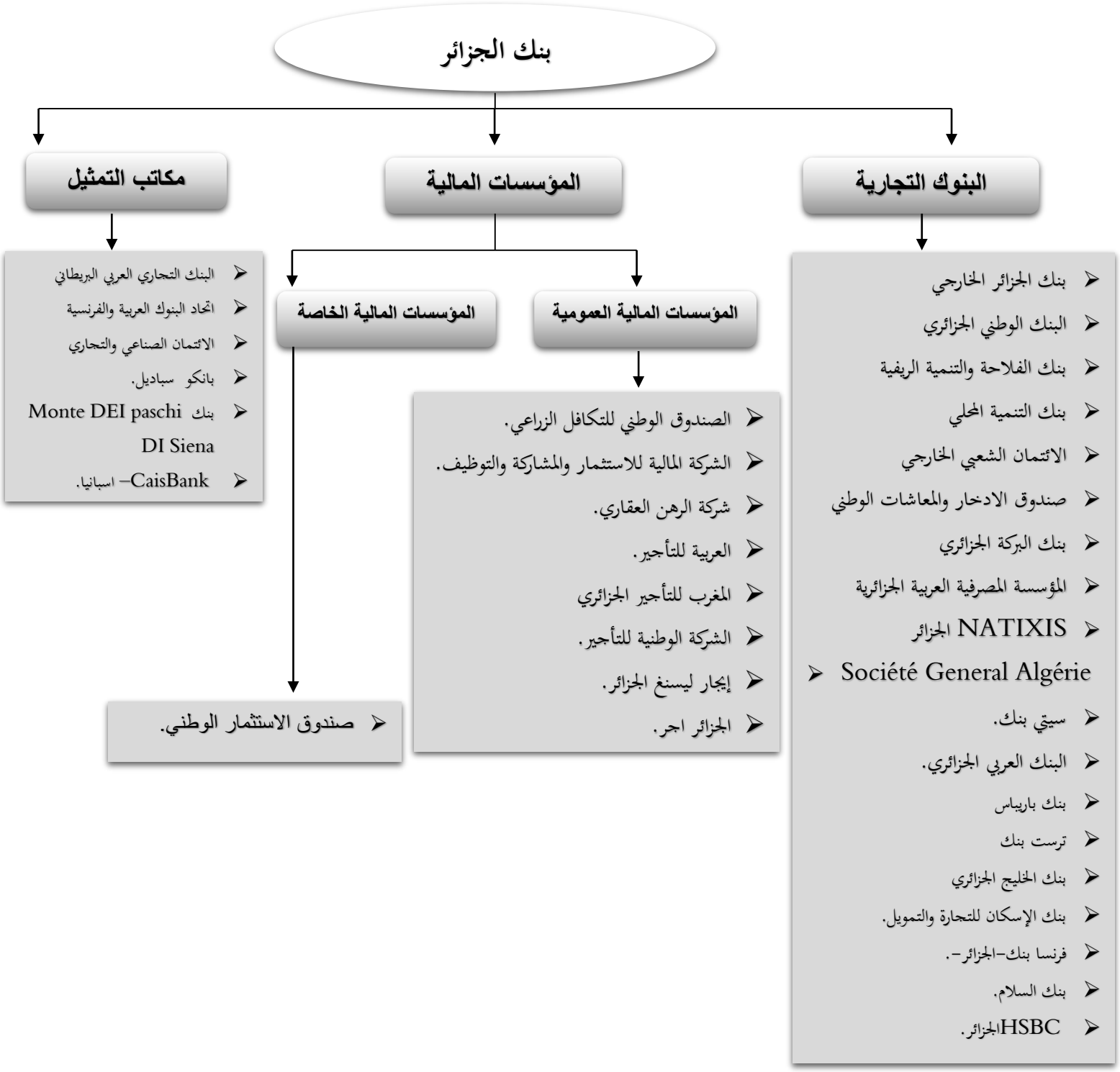

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (Banque d'Algérie) .

تتوزع فروع البنوك الجزائرية على عدد من البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية يمكن توضيحها وفقا للجدول الموالي:

الجدول(01.02): يمثل فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والانتشار المصرفي

السنة	عدد السكان مليون نسمة	عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية الخاصة	عدد الفروع البنكية العمومية	إجمالي عدد الفروع	الانتشار المصرفي (عدد السكان/عدد الفروع)
2014	38923688	413	1113	1526	25507
2015	39728020	434	1123	1557	25515
2016	40551398	443	1134	1577	25714
2017	41389174	459	1145	1604	25803
2018	42228415	468	1151	1619	26083

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: (تقرير بنك الجزائر 2015، ص91) و(تقرير بنك الجزائر 2017، ص68-69) و(تقرير بنك الجزائر 2018، ص74-75)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- البنوك العمومية تهيمن على قنوات التوزيع البنكي مقارنة بالنسبة لفروع البنوك الخاصة والمؤسسات المالية.
- هناك ضعف في نسبة الانتشار المصرفي حيث نسجل فرعا واحدا لكل 26083 نسمة خلال سنة 2018.
- نقص انتشار قنوات التوزيع البنكية عبر كامل التراب الوطني.[1]

الفرع الثاني: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

يعرف جهاز الصراف الآلي بأنه: "آلة نقدية إلكترونية محسوبة تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية ، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامة، كما يتم التعامل معها تلقائياً من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب. أو الحصول على السحوبات النقدية، وتنفيذ الإيداعات النقدية، وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ومن بين أكثر أجهزة الصراف الآلي انتشاراً في الجزائر ما يعرف بجهاز الموزع الآلي للأوراق النقدية للبنك (DAB).

[1](تقرير بنك الجزائر 2015، ص91) و(تقرير بنك الجزائر 2017، ص68-69) (تقرير بنك الجزائر 2018، ص74-75)

تطور أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية تتوزع أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر على عدد من البنوك يمكن توضيحها وفقاً للجدول الموالي:

الجدول(02.02): يمثل عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

			2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية		بنك التنمية المحلية	20.5	24.9	27.2	24.3	23.4	-	-	24.1
		الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	21.8	26.7	28.4	24.2	23.2	20.7	24.4	4.1
		البنك الخارجي الجزائري	9.6	12.0	13.9	13.0	13.4	3.0	3.6	0.5
		البنك الوطني الجزائري	13.7	11.4	12.4	21.1	23.6	0.5	0.5	-
		القرض الشعبي الجزائري	14.4	-	-	-	-	-	-	13.3
البنوك الخاصة والمشتركة	البنوك الإسلامية	بنك السلام	0.5	0.7	1.1	1.1	1.2	14.1	0.8	13.1
		بنك البركة	-	-	1.3	2.8	3.4	0.5	-	1.1
	البنوك الخاصة الأخرى	البنك العربي	-	-	0.4	1.5	1.4	-	23.0	-
		بنك الخليج الجزائري	5.0	2.2	2.5	1.8	0.2	25.2	1.3	22.1
		فرنسا بنك	0.3	0.5	0.6	0.5	0.5	1.3	3.9	1.4
		ناتكسيس	3.1	4.8	5.4	5.9	5.2	4.0	5.0	4.1
		ترست بنك	-	-	2.9	2.8	2.6	5.0	1.3	4.8
		Housing Bank	0.8	0.9	1.1	0.9	1.2	1.3	1.1	2.1
		HSBC	1.2	0.5	0.6	0.5	0.5	1.2	22.0	1.1
		سوسيتي جنرال	9.9	4.8	2.1	-	-	23.0	22.0	21.6
المجموع			**647**	**543**	**475**	**539**	**573**	**595**	**640**	**665**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا تقرير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ:

- 15 بنكا فقط يمتلكون صرافات آلية من مجموع 20 بنكا.
- تتوزع الصرافات الآلية بشكل اكبر في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.
- حيث أن زيادة عدد الصرافات الآلية مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية.
- قلة عدد الصرافات الآلية عبر المستوى الوطني.

الفرع الثالث: مؤشر امتلاك بطاقات الدفع الالكتروني

إن امتلاك بطاقات الدفع الالكتروني (وتسمى أيضا بطاقة السحب الآلي أو الصراف الآلي) يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكية بطاقات السحب الآلي، والبطاقات الائتمانية مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الالكترونية لتنفيذ عمليات الشراء، وتسديد المدفوعات، والتجارة الالكترونية والسحب من خلال البطاقات المرتبطة بالحساب المصرفي مباشرة، أو من خلال ائتمان ممنوح، الجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في الجزائر.

الجدول (03.02): يمثل عدد البطاقات الالكترونية في الجزائر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات الدفع الالكتروني	238083	391853	566520	978933	1564420

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2018

المطلب الثاني: أهم الإجراءات والقوانين التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي:

سيتم التعرف على أهم الإجراءات والقوانين التي تنص على الشمول المالي في الجزائر.

الفرع الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي:

من أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر هي:[1]

بناءا على بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بتاريخ 27ابريل 2020 تحت شعار" نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي" سيمثل الانتقال لمرحلة جديدة بالنسبة لبنك الجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العملية الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي ، وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة

[1] بطهار بخته، عقون عبد الله، الملتقى الوطني الأول، حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، عنوان المداخلة، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات بعض الدول، تجارب بعض الدول العربية**، المحور الثالث " التشريعات والأطر الرقابية أثرها على الشمول المالي، أيام 28-27نوفمبر 2018.

المصرفية. وتتعلق المرحلة الأولى المتوخاة، بتحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة، مبادئ وأصول الثقافة المالية، حسب المعايير الدولية المعتمدة. ويحتل هذا الانشغال حاليا مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولوية التي تسعى السلطات العمومية وبنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال. ولتحقيق هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب، يعمل بنك الجزائر على وضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر بغرض إشراكها في هذه المبادرة، خاصة في ما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية. وفي هذا الإطار، ركزت خلال لقائي الأول في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. ودعوت كل الفاعلين إلى المساهمة الحثيثة في جهود التنمية من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح السياسة الجديدة التي التزمنا بها، وهذا يتطلب تجميع وتنسيق جميع الجهود المبذولة.

كما طلبنا منهم تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة، لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

كما يتوجب على كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة، عدم إغفال طبيعة جغرافية بلدنا الجزائر، والقيام بالتالي بتوسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعداما في الخدمات المالية. وفي نفس السياق، يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك

إضافة لكل ما تقدم، فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي؛ ويشمل هذا البرنامج الثري عدة نشاطات تحسيسية تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني، حيث كان من المقرر أن تقوم بالتواصل المباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسطات والثانويات وتعريفهم بمختلف النشاطات البنكية وكذا تبسيط المفاهيم المالية. وكان من المقرر أن تستمر هذه الحملة التحسيسية طيلة يوم 27 أفريل 2020، غير أن استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النشاطات الميدانية المسطرة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.[1]

[1] Banque d'Algérie

وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن و المتعاملين، و لعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني و بفتح نافذة التمويل الإسلامي و ما تمثله من خدمات مصرفية ثرية و متعددة استجابة بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية و ضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل المذكور .

و تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية... الخ). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة وسيستمر بنك الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة و مبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا.

الفرع الثاني: القوانين والتشريعات المنظمة لنهج الشمول المالي في الجزائر

تولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين. واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء واستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة.

وفي مرحلة حديثة تدعم هذا النهج من خلال التعليمة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018، المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة.[1]

[1] Banque d'Algérie

المطلب الثالث: تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر والعوامل المساعدة في تعزيزه

سنتطرق في هذا الجزء إلى التعرف على التحديات والعوامل المساعدة في تعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من بعض دول العالم العربي عدة تحديات في مجال تعزيز الشمول المالي أهمها عدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:[1]

- البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية. كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.
- ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية.
- انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.
- ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي اضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة للتكوين.
- هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التامين منتجات متشابهة.
- نقص الثقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد وهو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره.[2]

وتبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية الشمول المالي من خلال:

[1] أسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد3، الجزائر، 2018، ص 748

[2] تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2018

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل انجاز بناء الإستراتيجية.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

المبحث الثاني: نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتجارب بعض الدول العربية في شمول المالي

يقيس مؤشر الوصول المالي والمصرفي مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين العملاء؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي.

المطلب الأول: عرض نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر ومناقشتها

الجدول رقم (1) يوضح بعض المؤشرات الجزئية التي يمكن من خلالها تقييم الوصول المالي الرسمي للأفراد والمشروعات.

الجدول (04.02): يمثل الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8.35	8.57	9.13	9.54	9.64
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية النشطة	-	1 370	1 443	1 441	1 621
إجمالي وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية	1664 فرع نهاية 2020				
عدد سكان الجزائر سنة 2020	44227000 مواطن (منهم 30721000 مواطن بالغ)				
عدد البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2021	28 (20 بنك تجاري و8 مؤسسة مالية)				
إجمالي محطات الدفع الالكتروني النشطة	33 945 محطة لسنة 2020				
مقدمي الخدمات المالية عبر الوايب	71 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك لسنة 2020				
إجمالي البطاقات البنكية (تصدرها البنوك)	2160417 بطاقة بنكية CIB لسنة 2020				
إجمالي البطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر)	6000000 بطاقة ذهبية لسنة 2020				
مشتركو الهاتف النقال	45522938 مشترك				
إجمالي فروع بريد الجزائر لسنة 2020	4000 مكتب على المستوى الوطني				
إجمالي محطات الدفع الالكتروني لسنة 2020	33945 محطة				
عدد محطات الدفع الالكتروني لكل 100 ألف بالغ	110,5 محطة				
عدد مكاتب بريد لكل 100 ألف بالغ	13 مكتب				
عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية لكل 100 ألف بالغ	5.2 فرع (المعيار العالمي: 20 وكالة لكل 100 ألف بالغ)				

Source : (GIE, 2021), (Satim, 2021), (Algérie Poste, 2020), (ONS, 2018), (Joradp, 2021) (FMI, 2020)

تظهر بيانات الجدول رقم (04) أن نسبة انتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية تصل إلى نحو 5 فروع مصرفية لكل (100.000) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر. أي أقل من المتوسط للدول النامية والبالغ نحو 10 فروع لكل

(100.000) مائة ألف نسمة[1]. وتسوء هذه المقارنة أكثر إذ نظرنا لانتشار الفروع إلى المساحة الجغرافية. "حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة. في شمال البلاد. بينما تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني"[2]، بالإضافة إلى الفروع البنكية. تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية التي تقدم خدمات مالية مختلفة. وتمثل مراكز الصكوك البريدية هذه وسيلة مهمة في المساهمة في وصول الخدمات المالية لشرائح كبيرة في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية والنائية. ويرتبط ذلك بالانتشار الجغرافي الواسع لهذه المراكز وقدم تواجدها. حيث يتميز مركز الصكوك البريدية بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات البنوك "حيث قطعت مؤسسة بريد الجزائر أشواطا كبيرة في مسار التطور والعصرنة الذي باشرته منذ نشأتها بغية تحقيق خدمات بريدية وخدمات مالية وخدمات شمولية لفائدة كافة شرائح المجتمع. تغطي حاجة ما يفوق عن 40 مليون نسمة حيث تمتلك أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الانترنت، تصل عدد الحسابات الشيكات المسجلة لدى بريد الجزائر إلى 22616402 حساب نهاية 2020.

الفرع الاول: أجهزة الصراف الآلي

أما نسبة الانتشار عدد مكاتب بريد الجزائر لكل 100 ألف بالغ بلغت 13 مكتب. وإجمالا بلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر5664 وكالة. أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه ب 12.2 وكالة لكل 100 ألف بالغ.

كما تلعب شبكة البريد في حالات عديدة. كقنوات للتحويلات المالية المحلية. وبالرغم من كل ذلك. فإنه لا يزال هناك مجالا كبيرا للاستفادة من شبكات مراكز البريد في تحسين الوصول للخدمات المالية في الجزائر من خلال تبني إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة مراكز الصكوك البريدية فيما يتعلق بدورها في تقديم الخدمات المالية. والاستفادة من شبكتها الواسعة في تحسين وصول الخدمات المالية لفئات عديدة بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي.

شهدت تطور ملحوظ في الجزائر. كما تظهره البيان في الجدول رقم (4) حوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة. إلا أنها دون المستوى المطلوب. "مقارنة بالمتوسط في الدول العربية والبالغ 32.9 جهاز لكل مائة ألف نسمة. ودون المتوسط العالمي

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفهوم الشمول المالي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز الشمول المالي. 2020

[2] FMI. (2020). Financial Access Survey (FAS)

البالغ 43.5 جهاز لكل مائة ألف نسمة[1]. هذه المقارنة بين العالم والدول العربية وبين الدول المتوسطة و المنخفضة والمرتفعة الدخل.

الفرع الثاني: محطات الدفع الإلكتروني

أما فيما يخص انتشار محطات الدفع الالكتروني نقاط البيع الجدول رقم (4) تظهر أن هناك 33945 محطة دفع الكتروني نشطة بالجزائر. أي بنسبة 110,5 محطة دفع لكل مائة ألف بالغ في الجزائر. وهي نسبة أقل من المتوسط إذا ما قورنت بالدول العربية. حيث تشير البيانات المتوفرة على ثمان دول عربية (البحرين والجزائر وسورية والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب) نحو 178 منفذ ألف محطة. تأتي مصر في المرتبة الأولى بنحو 130 ألف محطة لتقديم الخدمة). كما ينتشر استخدام المحافظ الرقمية لشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في عدد من هذه الدول بما يعزز آليات الدفع الإلكتروني. حيث يتوفر قي مصر نحو 15.3 بليون محفظة رقمية. ونحو 4 ملايين محفظة في البحرين. ومليون محفظة في السعودية. وتتشابه هذه الدول من حيث القنوات التي يتم من خلالها تقديم خدمات الدفع الإلكتروني بالتجزئة مثلما هو الحال في الإمارات ومصر والكويت ولبنان والجزائر. حيث تشمل هذه القنوات كل من أجهزة الصراف الآلي. والمحافظ الرقمية. آما الجهود المستقبلية التي تقوم بها السلطات الإشرافية في الجزائر.

فتشمل تشجيع الأشخاص على استخدام طرق الدفع الجديدة من خلال حملات توعوية. ووجوب الدفع الإلكتروني لبعض المشتريات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة. إضافة إلى التقليل والتقليص من إمكانيات الدفع نقدا والعمل على تحسين التنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر بما يناسب تطور النقد الآلي.

تتوفر الجزائر على عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي (إلكتروني). واعتماد بنك الجزائر لآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني. وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر. إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقعي. يشار إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر. إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم. فيما لا يسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا العمل في مجال الدفع الإلكتروني. كما يشار كذلك بأن السلطات الجزائرية تقدم عدد من المزايا مثل إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات الدفع.

[1] aps. https://www.aps.dz. Consulté le 14 02, 2021, sur https://www.aps.dz/ar/economie/73662-2020#, (14/05/2022).

تخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع إلكترونيا. كذلك. تم حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الانترنت بسهولة ودون قيود. إضافة إلى الاتجاه السائد لدى السلطات الجزائرية بتشجيع الدفع الإلكتروني لاسيما عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول كل مواطن. كما عملت السلطات الجزائرية على تشجيع البنوك على زيادة أعداد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك. كما تم إنشاء شركة تساهم فيها كل البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الإلكتروني سواء كان ذلك عبر الإنترنت. أو عن طريق استعمال نقاط الدفع الإلكتروني.[1]

الفرع الثالث: خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف

بالنسبة لانتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في الجزائر لا يزال انتشار هذه الخدمة عبر الهاتف المحمول mobile banking في مراحلها الأولى في الجزائر وفي المنطقة العربية عموما بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. وتتوفر الإمكانية لقيام هذه الخدمات بدور كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية. خاصة في دول تتميز بصورة عامة بارتفاع السكان في المناطق الريفية وانتشار جيد لشبكات الاتصالات فيها. ناهيك عن كونها أكثر حاجة لتحسين الوصول للخدمات المالية.

كما نشير هنا إلى الجهود التي قام بها تجمع النقد الآلي في الجزائر. حيث عمل على تحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية التي تصدرها البنوك والبطاقة الذهبية التي يصدرها بريد الجزائر. "ويزعم تجمع النقد الآلي إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال بداية من سنة 2020. وهي خدمة تندرج في إطار تنويع الخدمات والمنتجات النقدية بالجزائر. وهذا ما يسمح بالاستفادة من النسبة المرتفعة لمشتركي الهاتف النقال في الجزائر 45522938 مشترك.

ويتعلق الأمر بتطبيق عبر الهاتف الذكي سيتم ربطه بالشبكة البنكية للتمكين من إجراء المعاملات التي سيتم خصمها على البطاقة البنكية أو بطاقة بريد الجزائر (الذهبية). وتعنى هذه الطريقة النقدية بعمليات الدفع الجوارية (المساحات التجارية) بالارتكاز على الأنظمة الذكية. للتذكير فإن تجمع النقد الآلي هو هيئة تنظيمية تتدخل في تنظيم النظام النقدي ما بين البنوك وتمثل مهمتها الأساسية في التطوير النقدي وتوسيع رقعة استعمال وسائل الدفع الالكترونية.

[1] Algérie Poste. https://www.poste.dz/news/s/communique-6. Consulté le 17 05, 2022

المطلب الثاني: مبادرات البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي

الفرع الاول: جهود البنك الوطني الجزائري BNA في تعزيز الشمول المالي:

شارك البنك الوطني الجزائري في مؤتمر وطني، نظمته المدرسة العليا للتجارة، ، يوم السبت 09 أكتوبر 2021، بالتعاون مع مخبر الإصلاحات الاقتصادية، واستراتيجية التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومخبر الدراسات التطبيقية في العلوم التجارية وعلوم التسيير وفريق البحث "PRFU "تطوير الوساطة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، والذي جاء تحت شعار:

"الشمول المالي: رافعة في خدمة وإنعاش النمو الاقتصادي في الجزائر"

الهدف من هذا المؤتمر، هو إبراز الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في تطوير نظام مالي قوّي وفعّال. حيث، تمّ على الهامش مناقشة محاور مختلفة، بما في ذلك[1] :

- وضع الشمول المالي في الجزائر.
- تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي.
- الشمول المالي وإمكانيات الصيرفة الإسلامية.
- عوامل النجاح الرئيسية للشمول المالي.

توقيع اتفاقية اطار بين البنك الوطني الجزائري والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز (سونلغاز):

إمضاء اتفاقية إطار تهدف الى تنفيذ برامج التطوير لوسائل الدفع الإلكتروني والخدمات عن بُعد، لفائدة زبائن الشركات التابعة لسونلغاز من دفع فواتير الطاقة عبر خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول WIMPAY-BNA المقترحة لدفع فواتير استهلاك الطاقة.

للتذكير، فإن خدمةWIMPAY-BNA، التي تمّ إطلاقها شهر مارس المنصرم، هي طريقة للدفع بدون تلامس، تعتمد على مسح رمز الاستجابة السريعة (QR-Code) وهي موجهة لمختلف شرائح الزبائن، حيث تسمح لمستخدميها بـ:

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة.
- طلب وتحويل الأموال آنيًا بين مستخدمي التطبيق.
- مشاركة الفواتير.
- الاطلاع على كشف العمليات المنجزة في وقتها الحقيقي.

[1] https://www.bna.dz/ar/

ويندرج هذا الإجراء في إطار توجيهات السلطات العمومية، فيما يتعلّق بتنفيذ برامج التطوير لوسائل الدفع الإلكتروني والخدمات عن بُعد، وكذلك تسريع وتيرة الشمول المالي.

تنظيم البنك الوطني الجزائري أياما مفتوحة على مستوى جامعة الجزائر –2– بوزريعة:

يسرّنا أن نعلمكم، عن قيام المديرية الجهوية للاستغلال بوزريعة للبنك الوطني الجزائري والوكالة الرئيسية بوزريعة "627"، بتنظيم أيامٍ مفتوحة على مستوى جامعة الجزائر –2– بوزريعة يومي 23 و 24 مارس 2021.

هذا اللقاء الذي شارك فيه عدد من إطارات البنك، يهدف إلى تشجيع الشباب وتوضيح الخيارات والإمكانيات التي يوفرها لهم البنك. كما أنه يمثل رافعة لتعميم الخدمات المصرفية بهدف تشكيل نقلة نوعية في الشمول المالي وخلق المؤسسات الناشئة.[1]

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

– بدأ "البنك الوطني الجزائري "، التعامل بالصيرفة الإسلامية" لأول مرة في تاريخ البلاد، وجاء نص المادة 4 :تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، استصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار).[2]

الفرع الثاني: جهود بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تعزيز الشمول المالي

قال المدير العام لبنك بدر "بوراي" خلال إستضافته في فوروم الإذاعة الجزائرية، أنه يجب التوجه نحو الشمول المالي من أجل التحكم في السيولة المالية.

وأضاف بوراي، أن الشمول المالي هو تمكين المواطنين الإستفادة من الخدمات المالية التي تشمل الخدمات البنكية والمصرفية وخدمات السوق المالية كالبورصة، إضافة إلى خدمات التأمينات وذلك مقابل كلفة معقولة.

وأشار المدير العام لبدر بنك، بأن عدد الحسابات المالية المفتوحة بالبنوك العمومية والخاصة تقدر بـ 12 مليون حساب.

---

[1] https://www.bna.dz/ar/

[2] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 20-02 مؤرخ في 02رجب عام 1441الموافق 15مارس سنة 2020، يحدد العلميات البنكية المتعلقة الصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريد الرسمية ، رقم 16 ،الصادرة بتاريخ الثلاثاء 29رجب عام 1441هـ ،ص 32.

بالإضافة إلى 20 مليون حساب بريدي، وهو ما يؤكد أن نسبة إدماج الإقتصاد في المنظومة المصرفية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بدول رائدة.وقال بوراي إن الهدف من التوجه نحو ما يسمى بالشمول المالي هو فتح حساب بنكي لكل مواطن كخطوة أولى للتوجه نحو تزويد المواطنين بأليات الدفع كالصكوك والبطاقات البنكية .

وكشف في ذات السياق، أنه من ضمن 12 مليون حساب بنكي، لا نملك إلا 1.5 مليون بطاقة بنكية فقط .وأوضح أنه تم تبسيط عملية فتح الحسابات، حيث يطلب اليوم فقط نسخة من بطاقة التعريف وبيان الإقامة فقط، ومنح دفتر الصكوك للزبون مجانا .وكذلك الأمر بالنسبة لإصدار بطاقات الدفع فضلا عن أن إستعمالها في الدفع عند التجار أو عن طريق الأنترنيت مجانا ودون دفع أي رسوم.

وزير المالية يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية بوكالة بدر:

وأوضح الوزير في تصريح للصحافة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" أطلق اليوم باقة متكونة من 14 منتجا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ستة منها خاصة بالحسابات الجارية وحسابات الإدخار وثمانية منتجات أخرى مخصصة لتمويل مشاريع الإستثمار واحتياجات الإستغلال وعمليات التصدير في جميع القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية. وحسب الوزير بن عبد الرحمن فإن هذه الخدمات الجديدة "خاضعة تماما لمبادئ الشريعة الإسلامية"، مشيرا إلى توفر أهم شرط أكدت عليه الهيئة الشرعية الوطنية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى والمتعلق بالفصل التام بين نشاطات الصيرفة الكلاسيكية والصيرفة الإسلامية سواء من ناحية نظام الإعلام الآلي وحتى الموظفين العاملين بالبنك.

ومن المنتظر أن يتم تعميم تسويق منتجات التمويل الإسلامي عبر كامل وكالات "بدر" ب 58 ولاية قبل نهاية سنة 2022، مع العلم أن شبكة هذا البنك الذي يعد أكبر منظومة بنكية وطنية تحصي 327 وكالة. كما لفت السيد بن عبد الرحمن إلى "الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه الخدمة الجديدة في جذب السيولة المالية المتداولة في السوق الموازية من خلال زيادة الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء"[1].

[1] https://badrbanque.dz

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال الشمول المالي

فمن أهداف الشمول المالي في الدول النامية استهداف الاقتصاد غير المنظم واعتبار الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الاقتصاد غير المنظم للاقتصاد المنظم فوجود حساب بنكي مثلا يظهر الحركة المالية للأفراد والمؤسسات، ويسهل حصر المجتمع الضريبي، ويقلل من مساحات المدخرات والاستثمارات غير الرسمية وغير ذلك. فقد تطرقنا إلى تجارب بعض الدول في مجال الشمول الالي-

الفرع الاول: جهود السودان في الشمول المالي

تتركز المجهودات التي تقوم بها الدولة للتخفيف من حدة الحرمان المالي في المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي فيما يختص بالشمول المالي الآتية:

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي ويشمل ذلك زيادة عدد فروع المصارف وتوزيعاتها.
- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات. التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دورا بارز تي الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم للقدرة على ليس فقط الوصول يل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما أنهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومون ماليا.
- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة مثلا:[1]

- **بطاقة الكاشكارد:** وهي بطاقة دفع مسبق تصدر بواسطة المصارف تحت إشراف بنك السودان المركزي، وتستخدم لتخزين النقود وتتميز بإعادة شحنها بالنقود بحيث تمكن حاملها من إجراء عدد من المعاملات المختلفة. ومن الأهداف العامة لهذه البطاقة جذب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصري وتوفير وسائل دفع للغالبية العظمى من السكان دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.
- **الدفع عن طريق الموبايل:** هو نظام مركزي يقوم على ربط كافة مشغلي خدمة الهاتف السيار من جهة ونظم الدفع القومي والمصارف من جهة أخرى، ويهدف هذا النظام إلى خلق بيئة دفع جديدة عن طريق الموبايل تقليل لاستخدام النقد.

[1] مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد77، البنك المركزي السودان، السودان، 2015، ص46.

لما قامت شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية بتدشين محول قومي بإمكانيات حديثة حيث أضاف العديد من الخدمات مما ساهم في إتاحة وسائل دفع إلكترونية مختلفة للعديد من فئات المجتمع ، يهدف المشروع إلى إتاحة تسوية سداد رسوم الخدمات إلكترونياً وتوفير التكاليف الإدارية وتخفيف الضغط على منافذ تقدم الخدمات.

ولكن بالرغم من هذه المجهودات التي تبذل بهدف تحقيق الشمول المالي إلا أنما لم تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات المصرفية لم يصل إلى 4 مليون حساب حتى ى يوليو من العام 2015 بما لا يتعدى 11.8 % من إجمالي السكان هذا بافتراض أن كل شخص لديه حساب مصرفي واحد فقط. ويخدم كل 50 ألف من السكان فرع واحد وهذا يعتبر بعيداً جداً من المعيار العالمي. كذلك لم يلاحظ زيادة في أعداد الصرافات الآلية ونقاط البيع 1000 و1525 على التوالي خلال الثلاث سنوات الماضية-

الفرع الثاني: تجربة مصر فاشلة في الشمول المالي

مصر واحدة من الدول التي تتسع فيها مساحة الاقتصاد غير الرسمي وبخاصة تي ظل السياسات الاقتصادية التي تستهدف لكبار، وتنحاز للأغنياء: وتمتلك مصر بنية أساسية كبيرة على صعيد المؤسسات المالية، سواء من خلال البنوك، أو شركات التأمين، أو المؤسسات المالية خارج إطار العمل المصرفي مثل (بنك ناصر الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الزراعي)، وإن كان أخيرا، تم تحويل البنك الأخير إلى بنك تجاري سوف يخضع لإشراف البنك المركزي، تحت اسم البنك الزراعي المصري.

ومع ذلك ظل الشمول المالي محدودا تي مصر بسبب تفضيل البنوك للتعامل مع كبار المستثمرين والزهد في تمويل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة\ بحة ارتفاع تكاليف التمويل والمتابعة} ومنذ أكثر من عقدين من الزمن فضلت البنوك الاستثمار في أدوات الدين الحكومي مثل الأذون، بنسبة تصل إلى 55% من الودائع المتاحة لها مما قلص من فرص انتشار الشمول المالي، مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص والعائلي في الاقتراض من البنوك.[1]

ومع إلحاح العديد من المنظمات الدولية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، عملت البنوك المصرية تي تمويل هذه المشروعات ولكن من خلال التمويل عبر المنح من المنظمات الأجنبية الدولية، وكان دور البنوك جرد وسيط تمويلي بين تلك المنظمات والجمعيات المعنية بتمويل المشروعات متناهية الصغر، وبذلك يضاف عبء جديد للتمويل يتمثل في عمولة تحصل عليها الجمعيات وعمولة أخرى تحصل عليها الجمعيات وبذلك يصل سعر الفائدة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، لنفس معدلات سعر الفائدة للاقتراض من البنوك التجارية، رغم أن المنظمات العالمية الأجنبية قدمت هذه القروض بسعر فائدة لا يزيد

[1] عبد الحافظ الساوي، **تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي**، مدونة العريب الجديد، 18سبتمر 2017

عن 4% وإذا نظرنا إلى تجربة مصر في الشمول المالي بمعنى اتساع الشريحة المستفيدة من الخدمات التمويلية والمصرفية، فإننا نجد ثلاث تجارب واضحة اتسمت بالانتشار الجغرافي، وكذلك زيادة عدد المستفيدين من خدماتها من السكان على مستوى جميع المحافظات' وهذه التجارب هي البنك الزراعي، والصندوق الاجتماعي، وبنك ناصر.

فبنك التنمية والائتمان الزراعي بدأ عمله في مطلع خمسينيات القرن العشرين، وتنتشر فروعها الرئيسة في 27 محافظة. ومن خلال 14 ذرعا! تغطي معظم قرى مصر. وكذلك بنك ناصر الاجتماعي باشر نشاطه مطلع السبعينيات من القرن العشرين ويمتلك نحو 100 فرع على مستوى الجمهورية ونحو 4 آلاف لجنة زكاة.

وفي مطلع التسعينيات تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية كإحدى الأدوات التي طرحت في برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في العام المالي 1992/1991- لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الخصخصة-

ولا يعني هذا أن هذه المؤسسات الثلاث هي فقط التي تعمل في مجال تقديم الخدمات المالية أو المصرفية، فهناك نحو 40 بنكا لها مئات الفروع على مستوى الجمهورية، فضلا عن فروع البنوك الأجنبية التي تمارس نشاطها.

نتائج التجربة: على مستوى الإطار الزمني مضت فترات طويلة على نشأت المؤسسات الثلاث، والي كانت تستهدف الوصول لأكبر شريحة من المجتمع المصري، سواء بين الفلاحين من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي أو الفقراء والطبقة المتوسطة عبر بنك ناصر الاجتماعي، أو بين الشباب وموظفي القطاع العام والحكومي من خلال الصندوق الاجتماعي لتنمو.

وقد تبين أن هذه المؤسسات تمت إدارتها في إطار روتيني، وركزت على نفس الشروط والضمانات التي تشترطها المؤسسات المالية الكبرى للبنوك. فوجود الضمان أو الضامن، حرم الكثير من الراغبين في الاستفادة من الخدمات التمويلية والمصرفية من خدمات المؤسسات الثلاث.

الفرع الثالث: إجراءات بنك المغرب لدعم الشمول المالي

قام بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة باتخاذ مجموعة من القرارات تهدف إلى تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية وتعزيز حماية مصالحها وترسيخ الثقة والشفافية بين البنوك وعملائها- [1]ويتتبع بنك المغرب عن كثب مدى احترام البنوك لهذه القرارات حيث يقوم بتحريات ميدانية دورية لدى وكالات وفروع البنوك في جميع أنحاء المغيب، مستعملا فروعه الجهوية لمراقبة مدى امتثال البنوك للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال. ومن الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب لدعم الشمول المالي على أسس متوازنة وشفافة ما يلي:

[1] معالي عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص73.

- **تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها:** يخول القانون البنكي الحق لكل مواطن في فتح حساب بنكي وأعطى الصلاحية لبنك المغرب لإجبار أي بنك بفتح ذلك الحساب في حالة عدم تمكن المواطن من ذلك. ولتعزيز هذه المقتضيات بادر بنك المغيب سنة 2011 بإصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بالمجان بدون دفع مسبق-
- **تعزيز ممارسات الشفافية:** من أجل تحقيق استبناك (الصيرفة) أفضل للمواطنين تم النص على مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية وتعزيز الشفافية.
- **تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها:** طبقا لمقتضيات القانون البنكي الحالي فإن لكل شخص يدعي أنه تضرر من عدم تقيد إحدى مؤسسات الائتمان بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالميدان البنكي أن يرفع الأمر إلى بنك المغرب ليتخذ في شأنه القرار الملائم. وقد أنشأ بنك المغرب قسما خاصا بتتبع العلاقات بين مؤسسات الائتمان والعملاء من ضمن صلاحياتها معالجة الشكاوى ضد مؤسسات الائتمان.
- **إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية:** بمبادرة من بنك المغرب تم إنشاء سنة 2,009 مكتب المعلومات الائتمانية. يكمن دوره في مركزية المعلومات المتوفرة من طرف هذا المكتب قبل منح القروض لتمكينها من تقييم المخاطر في ظروف مواتية. وبعد ثلاث سنوات من إنشاء هذا المكتب، لوحظ تحسن في تسيير المخاطر المرتبطة بالائتمان وتراجع في نسبة نمو القروض المتعثرة.

الفرع الرابع: الشمول المالي في فلسطين

قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد بتوقيع مذكرة تفاهم لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين ومشاركة الأطراف ذات العلاقة. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم وحكمة وفقا للمبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول الالي. ومن الجدير بالذكر هنا أن سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال قد حققتا العديد من الانجازات في سياق تحقيق الشمول المالي تي فلسطين من حيث زيادة الوعي المالي وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم عمل القطاع المالي في فلسطين. كما جرى تطوير البيئة التشريعية لعمل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وتنفيذ حملات التوعية المالية مثل حملة حساب لكل مواطن في العام 2012 التي تم خلالها فتح حوالي 80 ألف حساب جديد، كان من ضمنهم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يصنفون ضمن فئة الدخل المحدود جدا. [1]

[1] عجور بدر الحنين محمد، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء**، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فليسطين. 2017، ص63.

وبدأت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وشركائهما من مختلف القطاعات جهودها في مجال التوعية والتثقيف المصري بالإعلان عن تبني فكرة إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات الالية واستخدامها، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالإستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. ومن أهداف الإستراتيجية أيضا جسر الفجوة في التثقيف الالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة، وتعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بخصوص ذلك، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

وشكل الأنفيلد الذين يستخدمون بطاقة الصراف الآلي من أجل تغطية الدفعات 3.3 % فقط من البالغين وتنخفض النسبة إلى 10 % بين الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الائتمان لنفس الغرض .أما بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت تي عمليات الشراء أو دفع الفواتير فبلغت نسبتهم 1.6 % فقط من الأفراد البالغين-

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن 22.9 %من الأفراد البالغين قاموا بادخار المال خلال السنة الماضية. و5.1% فقط من الأفراد البالغين ادخروا أموالهم في مؤسسة مالية خلال العام الماضي، مقابل 7.2 %من خلال شخص من خارج العائلة أو جمعية.

وتظهر النتائج أيضا أن أكثر من ثلث الأنفيلد البالغين 38.9 % قاموا بالاقتراض خلال السنة الماضية 4.2 % اقترضوا من مؤسسات مالية، و25.7 % اقترضوا من العائلة والأصدقاء و8.5 % اقترضوا بشكل غير رمي2.4 % من الأنفيلد مؤسسات مالية، و25.7 % اقترضوا من العائلة والأصدقاء و8.5 % اقترضوا بشكل غير رمي 2.4 % من الأنفيلد البالغين اقترضوا من أجل مشروع تجاري أو مزرعة، و 5.9 % اقترضوا من أجل التعليم 4.7 % فقط من الأفراد البالغين يملكون رهنا عقاريا لدى إحدى المؤسسات المالية".[1]

[1] حنين محمد بدر عجوز، **مرجع سابق**، ص63.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل أولا إلى الإجراءات والقوانين الصادرة عن الشمول المالي ثم تناولنا ثانيا تحليل أبعاد الشمول المالي من خلال اختيار 04 مؤشرات تم اختيارها بعناية، ثم تطرقنا الى عرض نتائج مؤشرات الوصول المالي والمصرفي للبنوك التجارية في الجزائر ومناقشتها، بعد ذلك وفي الأخير إلى تجارب بعض الدول العربية في مجال الشمول المالي ومبادرات البنوك التجارية الجزائرية.

لنلخص بعد تحليلنا للمعطيات المتوفرة، انه وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر إلا انه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

الخاتمة العامة

خاتمة

يعد الشمول المالي بعدا أساسيا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات وشرائح المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية البنكية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية وإقامة مشاريعهم، وإدخار فوائضهم المالية وذلك دون التمييز، مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكينهم إقتصاديا وإجتماعيا، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الإقتصادية الشامل والمستدام.

وبهذا فقد أصبح بذلك الشمول المالي يمثل محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية والتجارية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى تأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الدول، ولذلك فقد أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي تحظى على اهتمام البنوك التجارية والمركزية في الآونة الأخيرة.

وهدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودور المنوط به في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، ودور البنوك التجارية الجزائرية في تعزيزه، فضلا عما يجنيه على الجانب الاجتماعي من تضمين المهمشين بالنظام المالي الرسمي بالدول وحمايتهم ماليا من خلال التعريف بحقوقهم، وهذا مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

نتائج الدراسة:

- تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك التجارية، لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع.
- يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع، كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- تؤكد بعض الدراسات الحديثة على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالياً لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً واجتماعياً وإقتصادياً.

التوصيات:

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها، هنالك مجموعة من التوصيات يجب الإشارة إليها ويمكن إجمالها بما يلي:

- تطوير العمل المصرفي من خلال تبني التقنيات المالية ،الرقمية لما لها من منفعة فتح على وتوسيع مسار وصول الخدمات المالية والمصرفية للمستبعدين ماليا ، مع الأخذ في الاعتبار إلزامية إدارة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات.
- السعي نحو تطوير آليات رقابية قوية وفعالة لتوفير الحماية المالية للمستهلك الجزائري، اعتمادا على الدولية المبادئ المعتمدة في هذا المجال والقائمة أساسا على المعاملة العادلة والمنصفة بين المستهلكين، والشفافية والإفصاح في تزويدهم بالمعلومات، إلى جانب إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص بتنفيذ البرامج الهادفة لتعزيز التثقيف والتوعية المالية للمستهلك، مما يسمح ببناء ثقة في القطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي.
- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات بنكية أخرى في مستبعدة مناطق ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع.
- تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة مخصصة منخفضة، للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقتراض والتمويل.
- ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد ضرورة على استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

آفاق البحث:

إن الدراسة التي قمنا بها من جانبيها النظري والتطبيقي مكنتنا من تحصيل معلومات قيمة، بالرغم من صعوبة البحث في هذا الموضوع نظرا لصعوبة التحليل والتحكم في الأدوات التحليلية، حيث أن التطرق لموضوع مذكرتنا وبالشكل السابق جعلنا نكشف إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع من جوانب أخرى متعددة:

- دراسة تأثير الرقابة المصرفية على الاستبعاد المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- دراسة الشمول المالي باستخدام احدى الطرق الكمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

بهذا نرجو أن نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة ولو بقدر ضئيل في تكملة جهود الطلبة اللذين سبقونا في هذا المجال، ونتمنى التوفيق للطلبة المهتمين بهذا الموضوع ونسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

قائمة المصادر والمـراجع

المذكرات الجامعية:

- عبد الله، ميسون، **دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم، السودان، 2018
- أبودية، ماجد، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، جامعة الازهر – غزة. 2016
- عجور، حنين، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**. الجامعة الاسلامية – غزة، 2016
- الياس عيايشة، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2019-2020
- رواء نافذ عليوة، **أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019
- جاب الله حكيم، بوقرة محمد رشدي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ضل إصلاحات الحديثة دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، محمد بوضياف المسيلة، 2018-2017
- عجور بدر الحنين محمد، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء**، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فليسطين. 2017

الملتقيات والمجلات:

- حمد بن موسى، عمر قمان، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex Global) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، مجلة الصالحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03، مجلد 13، 2019
- .أسماء دردور، سعيدة حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2017)باستعمال نموذج (ARDL)** ،مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 ،العدد04، جويلية، 2020

- بطاهر، عقون، بختة، عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول –تجارب بعض البلدان العربية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي 27-28 نوفمبر،2018
- كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،** رقم المجلد 10، العدد 3، 2019
- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك،** مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 02، 04، 2021
- محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة الاقتصاديات الاعمال،** المجلد1، العدد1 ،2019
- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية،** مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01 جامعة عمر ثليجي، ، الجزائر، الأغواط، 2021
- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية،** مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018
- بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي 2011–2017 مع التركيز على الجزائر،** مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03 الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، ، 2019
- بهناس العباس، رسول حميد، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية،** مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، جامعة البويرة، 2019
- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية،** مجلة دارسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1 ،2021
- اتحاد المصارف العربية، "**الاشتمال المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا**، العدد 437، 2012
- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في العالم العربي. واقع وآفاق،** مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02 الجزائر، محمد بوقرة، بومرداس، 2020

- صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر جامعة مسيلة، 2019
- فلاق صليحة، حمدي معمر، **تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04 أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2019
- [1]كركار مليكة، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، والتنمية البشرية، مجلة الاقتصاد المجلد 10، العدد 03 جامعة البليدة، 02 الجزائر، 2019
- ميسم الصغير، **اقتصاديات الدول النامية وأثرها على الشمولية المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02 الجزائر، جامعة تمنراست، 2012
- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، **مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05 العدد، 12 جامعة، الجزائر، عين تيموشنت، 2020
- عجور بدر الحنين محمد، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء**، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فليسطين. 2017،
- بطهار بخته، عقون عبد الله، الملتقى الوطني الأول، حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، عنوان المداخلة، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات بعض الدول، تجارب بعض الدول العربية**، المحور الثالث " التشريعات والأطر الرقابية أثرها على الشمول المالي، أيام 28-27 نوفمبر 2018.
- أسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد3، الجزائر، 2018
- مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد77، البنك المركزي السودان، السودان، 2015
- عبد الحافظ الساوي، **تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي**، مدونة العريب الجديد، 18سبتمر 2017

المؤسسات الدولية:

- أشلي ديميرجوتر كونت، ليور كالبر، دورثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس،،**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، مجموعة البنك الدولي 2017 http://www.worldbank.org/globalfindex

- يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات والتجارب، صندوق النقد العربي،2019،
- يسر برنيه، رامي عبيد، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات، 2019
- صندوق النقد العربي، **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015
- صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفهوم الشمول المالي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتعزيز الشمول المالي. 2020
- معالي عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العريب، 2015
- FMI. (2020). Financial Access Survey (FAS)

التقارير المراسيم:

- تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2018
- جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 20-02 مؤرخ في 02رجب عام 1441الموافق 15مارس سنة 2020، يحدد العلميات البنكية المتعلقة الصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريد الرسمية، رقم 16 ،الصادرة بتاريخ الثلاثاء 29رجب عام 1441هـ
- Banque d'Algérie

– المراجع باللغة الأجنبية:

- Douglas Randall, Jennifer chine, Februery, 02, 2017, 8-key-approaches acceleratefinancial-inclusion, published on Private Sector Development Blog:https://blogs.worldbank.org/psd/8-key-approaches-accelerate-financial-inclusion.
- Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia, 2013
- Simo neaime. **The impact of financial inclusion on income inequality**, poverty, financial stability and inflation Institute of Financial Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236, Beirut, Lebanon, 2018

المراقع الإلكترونية:

- https://www.aps.dz/ar/economie/73662-2020#,
- Algérie Poste. https://www.poste.dz/news/s/communique-6.
- https://www.bna.dz/ar/
- https://badrbanque.dz